

## \* البحث الثاني \*

### حكم رمي المقاتلين الحربيين المتترسين بالمسلمين

#### المقدمة: نبذة من البحث

#### أولاً: التعريف بالموضوع:

تتناول هذه الدراسة قضية من قضايا العلاقات الدولية أثناء الحرب تحت عنوان: « حكم رمي المقاتلين الحربيين حال تترسُّهم بالمسلمين » سواء أكان التترس أو التحصُّن في أماكن ثابتة، كالمعسكرات والخنادق والحصون، أم كان في « وسائل » متحركة، كالأليات والحافلات والقطارات والطائرات . . .

وتشمل هذه الدراسة أيضاً: ما إذا كان المتترسُّ بهم « مدنيين » كالنساء والصبيان ونحوهم، أو كانوا غير « مدنيين » كالأسرى .

كما يعالج هذا البحث: ما قد يترتب على الرامي المسلم - إن قتل تترساً مسلماً - من إثم، أو قصاص، أو كفارة، أو دية، وكل ذلك في ضوء أقوال الفقهاء ومذاهبهم وأدلتهم ومناقشاتهم . . .

#### ثانياً: أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

تظهر أهمية هذا الموضوع وأسباب اختياره، على النحو التالي:

١ - الحاجة إلى معرفة الحكم الشرعي، فيما تكرر وقوعه - في هذا العصر - من حوادث « التترسُّ والتحصُّن » بالمسلمين، في الحروب التي وقعت

وتقع، بين بعض الدول والشعوب الإسلامية، وبين أعدائها، كما حدث ويحدث في بلاد أفغانستان وأذربيجان وأفخاديا والبوسنة والشيستان وكشمير وغيرها، ومن تلك الحوادث: الحالات التي يخطط فيها المسلمون للهجوم على مواقع العدو أو «دورياته» ويتنازعون في تنفيذ ذلك، لوجود «مدنيين» محتجزين أو «أسرى» مسلمين، في مواقع العدو، أو مع «دورياته» المتحركة. وفضلاً عما تقدم، فإن الحاجة قائمة إلى معرفة الحكم الشرعي في موضوعات البحث؛ لأن الحرب لا يخلو منها عصر من العصور، كما هو ملاحظ.

٢- هذا الموضوع لم يدرَس - بحسب علمي - دراسة مفردة، ولم يُخصَّ بالكتابة والبحث، لا في القديم، ولا في الحديث، وإن المؤلفات التي عرضت له، لا يُعطي كلُّ منها - منفرداً - صوة كلية واضحة متكاملة، عن الحكم الشرعي - في موضوع البحث - بحسب الأقوال والمذاهب الفقهية المختلفة، وما اعتمدت عليه من أدلة، وما جرى بينها من مناقشات، لا سيَّما فيما يترتب على الرامي - إن قتل ترساً مسلماً - من جزاءات دنيوية وأخروية . . .

٣- الإسهام في إقامة الحجة والبرهان على حركية ومرونة وواقعية الشريعة الإسلامية، في تعاملها مع متطلبات الحرب واحتياجاتها، فضلاً عن شمولها قضايا العلاقات الدولية وغيرها، وبيان أن معالجة الفقهاء لهذه القضايا تتسم بالأصالة والعمق والموضوعية؛ بعيداً عن التبعية الفكرية، وهذا ما شهدت به المؤتمرات الدولية، التي أوصت - كما ينقل «الدكتور مطلوب» - بتبني دراسات مقارنة في المذاهب الفقهية الإسلامية؛ لأن

تلك الدراسات يمكن اعتبارها أساساً تشريعياً، وفي بحاجات المجتمع  
العصري المتطور<sup>(١)</sup>.

### ثالثاً: الدراسات السابقة:

تناول الفقهاء السابقون موضوع البحث في كتبهم، ومن أشهر  
بذلك: « الإمام الغزالي » الذي نصَّ في كتابه: « المستصفى » على قضية  
« ترس العدو بالمسلمين » وذلك تحت باب « المصلحة » أو ما يطلق عليه:  
« الاستصلاح »<sup>(٢)</sup>. إلا أن مذاهب الفقهاء وأدلتهم ومناقشاتهم للقضية، لم  
تجمع في مؤلف واحد مفرد، بل ظلت مشتتة ومتناثرة في الكتب القديمة،  
ولا تزال كذلك في المؤلفات المعاصرة، في مجال العلاقات الدولية،  
وأحكام الجهاد في الإسلام، واكتفت هذه المؤلفات بالإشارة الى الموضوع  
في صفحات قليلة عارضة، وربما في سطور معدودة، تحت عناوين فرعية،  
لا تعطي انطباعاً متكاملأ ولا واضحاً، عن مواقف المذاهب الفقهية وأقوال  
الفقهاء وأدلتهم وأساليب تفكيرهم تجاه هذا الأمر.

يضاف إلى هذا: أن المؤلفات المعاصرة لم تعرض لما أشرت إليه آنفاً من  
حالات « التترس والتحصن » الحربية، التي تقع في وسائل النقل ونحوها،  
الأمر الذي يحتاج إلى دراسة، وإلى تخريج جديد؛ مما يضيف على البحث  
مزيداً من الأهمية و « الحدأة » من بعض الوجوه.

(١) مجلة « الحقوق » إصدار كلية الحقوق بجامعة الكويت، عدد شهر يونيو ١٩٨٢م، صفحة ٢٤١

بحث د. عبد المجيد مطلوب بعنوان: « إبطال دعوى جمود الفقه الإسلامي ».

(٢) المستصفى ١/١٣٩.

**رابعاً : أهداف البحث :** تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي :

**الهدف الأول :** جمع المسائل المتعلقة بموضوع البحث ، من مواضعها في كتب الفقه المذهبية والمقارنة ، ثم دراستها وتصنيفها ، وتقديمها مرتبة في صورة كلية متكاملة ، توضّح حقيقة الحكم الشرعي ، بحسب الأقوال الفقهية ، الفردية والمذهبية ، المندثرة والباقية ؛ لتأخذ هذه الدراسة مكانها في المكتبة الإسلامية ، وتسهّل عل الباحثين الرجوع إلى موضوع البحث والاستفادة منه .

**الهدف الثاني :** تقديم صورة عن العلاقة التداخلية بين الأحكام الفقهية ووقائع الحياة العملية - في زمن الحرب - وإبراز المكانة التي حظي بها الفقهاء المسلمون ، في معالجة قضايا الحياة - ومنها قضايا العلاقات الدولية - بمنهجية وفهم ووعي لطبائع الأمور والحوادث ، وأنهم لم ينطلقوا من فراغ في تلك المعالجات .

**الهدف الثالث :** تبصير المسلمين بمدى مشروعية اتخاذ القرار - في حالات موضوع البحث - أثناء الحرب التي تقع بينهم وبين أعدائهم ؛ لأن الحرب - على مرارتها - ظاهرة اجتماعية واقعة بين البشر ، كما يقول ابن خلدون<sup>(١)</sup> ، وكما يؤكد التاريخ القديم والحديث .

**الهدف الرابع :** الإسهام في تكوين نواة للدراسات الفقهية التأصيلية المقارنة ، وذلك في مجال العلاقات الدولية ؛ نظراً لأهمية هذا الجانب ، ولقلة ومحدودية الدراسات الفقهية المعاصرة فيه .

---

(١) مقدمة ابن خلدون ص ٤٧٩ .

## خامساً : منهج البحث وطريقته:

أتبع في هذا البحث المنهج العلمي المؤدي بنفسه إلى معرفة الحقائق، وهو تتبع الأدلة، ورصد الأقوال والمذاهب الفقهية، واستقراء الوقائع العملية في زمن النبي ﷺ، وفي زمن الصحابة والتابعين، ودراستها وتحليل ما قيل فيها، ثم موازنتها ببعضها والاستنتاج منها، واختيار القول الذي تؤيده مرجحات أخرى خارجية، ظهرت لي أثناء البحث.

وقد التزمتُ توثيق المعلومات، بذكر المصادر والمراجع التي اعتمدت عليها، وعملت على إسناد الأقوال الفقهية وغيرها إلى أصحابها أو ناقلها، والتزمت - غالباً - بنقل أقوال كل مذهب فقهي من كتبه المعتمدة، وقد أعزو في المسألة الواحدة إلى أكثر من كتاب في المذهب الواحد، للوفاء بتمام المسألة المبحوثة.

وراعيت في العزو إلى كتب المذاهب الفقهية التسلسل الزمني لوجود هذه المذاهب، وربما أخالف هذا، فأقدم المرجع الأقرب إلى استيفاء الفكرة أو الصياغة، ثم الذي يليه . . . مكتفياً باسم الكتاب - غالباً - والموضوع المراد فيه، مع أنني سأذكره ومؤلفه وطبعته بالتفصيل، في فهرس خاص بالمراجع.

هذا، وقد اعتمدت في البحث على كتب التفسير، وكتب السنة وشروحيها، وكان جلُّ الاعتماد على كتب الفقه المذهبية والمقارنة - بحسب طبيعة البحث ومتطلباته - ولم أجد بدأً من الرجوع إلى كتب اللغة وغيرها، وذلك لاستكمال محتويات البحث.

هذا، وقد اقتضى البحث أن تكون أجزاؤه على النحو التالي :

**المقدمة :** نبذة عن البحث ( وهي ما فرغنا منها آنفاً ) .

**التمهيد :** في بيان حرمة دم المسلم .

**فصل :** في حكم رمي المقاتلين الحربيين المترسين بالمسلمين ، ويتضمن

مقدمة وثلاثة مباحث .

**المقدمة :** في بيان مصطلحات وموضوعات عنوان البحث .

**المبحث الأول :** في حكم رمي العدو المترسين بالمسلمين حال الضرورة .

**المبحث الثاني :** في حكم رمي العدو المترسين بالمسلمين حال انتفاء

الضرورة ، واتجاهات الفقهاء في ذلك .

**المبحث الثالث :** في بيان الحكم الشرعي فيمن قتل تُرساً مسلماً ، وفيه

مطلبان :

**المطلب الأول :** في بيان الحكم الشرعي المترتب ديانة على من قتل تُرساً

مسلماً .

**المطلب الثاني :** في بيان الجزاءات الشرعية الدنيوية المترتبة على من قتل

تُرساً مسلماً ، وفيه فرعان :

**الفرع الأول :** في حكم القصاص من الرامي الذي يقتل تُرساً مسلماً .

**الفرع الثاني :** في حكم الكفارة والدية على الرامي الذي يقتل تُرساً

مسلماً ، واتجاهات الفقهاء في ذلك .

**الخاتمة :** في أهم معالم ونتائج البحث .

هذا ، وأسأل الله تعالى الإعانة والسداد وحسن الثواب ، وهو حسبي

ونعم الوكيل .

## التمهيد

### في بيان حرمة دم المسلم

ورد كثير من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية، الدالة على تحريم قتل النفس بغير حق، حتى إنه من المسلّم به عند الفقهاء المسلمين، أن حماية النفس البشرية مقصد من المقاصد التي هدفت إليها الشريعة الإسلامية<sup>(١)</sup>، في أحكامها المبتوثة في شتى المصنفات.

ومن الآيات والأحاديث الواردة في هذا الشأن: قول الله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾<sup>(٢)</sup>. وفي آية أخرى: ﴿مَنْ أَجَلَ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا﴾<sup>(٣)</sup>.

وأخرج الشيخان عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «اجتنبوا السبع الموبقات» قالوا: يا رسول الله، وما هن؟ قال: «الشرك بالله، والسحر، وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق، وأكل الربا، وأكل مال اليتيم، والتولي يوم الزحف، وقذف المحصنات المؤمنات الغافلات»<sup>(٤)</sup>.

ولئن كانت الأدلة الآنفة واردة في تحريم قتل النفس البشرية عامة، فهي معنية بالدرجة الأولى بتحريم قتل النفس المسلمة؛ لأنها داخلة في عموم

(١) المستصفى ١/ ١٤٠.

(٢) سورة الإسراء: الآية / ٣٣.

(٣) سورة المائدة: الآية / ٣٢.

(٤) اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان برقم ٥٦.

تلك النصوص، بل هي أولى بالدخول من غيرها. ومما يؤكد هذا المعنى بخصوصه في حرمة دم المسلم: ما أخرجه الشيخان عن ابن مسعود رضي الله عنه: «أن رسول الله ﷺ قال: « لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله، إلا بإحدى ثلاث: النفس بالنفس، والثيب الزاني، والمارق من الدين التارك الجماعة » (١).

وبناء على ما تقدم: اتفق عامة الفقهاء على حرمة دم المسلم أتى كان، لا فرق في هذا بين وجود المسلم في دار الإسلام، وبين وجوده في دار الحرب؛ وذلك لأن عصمة دمه تثبت له لكونه مسلماً وكفى (٢). ولعل هذا يستند إلى ما أخرجه الشيخان عن أسامة بن زيد رضي الله عنهما قال: بعثنا رسول الله ﷺ في سرية، فصببنا الحرقات - وفي رواية البخاري « الحرقّة » - من جهينة (٣)، فأدركت رجلاً فقال: لا إله إلا الله، فطعنته، فوقع في نفسي من ذلك، فذكرته للنبي ﷺ، فقال رسول الله ﷺ: « أقال: لا إله إلا الله وقتلته؟ قال: قلت: يا رسول الله، إنما قالها خوفاً

(١) اللؤلؤ والمرجان برقم ١٠٩١.

(٢) فتح القدير ١٩٦/٥ والتاج والإكليل ٣٥١/٣ وتحفة المحتاج ٢٤٢/٩ مطالب أولي النهى ٥١٨/٢

(٣) الحرقّة (بضم الحاء المهملة وضم الراء المهملة وتسكينها أيضاً) اسم من الاحتراق، ويقال أيضاً: الحرقّات (بضم الحاء والراء المهملتين) ويطلق اللفظان على بطن من قبيلة جهينة، يقال لهم: بنو الحرقّة، وبنو الحرقّات، نسبة إلى جدّهم: جهيش بن عامر الجهني الذي تسمى بالحرقّة؛ لأنه أحرق بني مرةً بالسهم الكثيرة التي قتلهم بها، في وقعة جرت في الجاهلية بين الطرفين، ثم أطلق على ذلك المكان اسم: الحرقّة والحرقّات، وهو يقع في منازل قبيلة جهينة، التي كانت تمتد بين يثرب (المدينة المنورة) من الشرق وبين ينبع (على البحر الأحمر) في الغرب. انظر مجموع هذه المعلومات في فتح الباري ٥١٧/٧ و١٩٥/١٢ والقاموس المحيط: مادة « حرقه » وقلائد الجمان في التعريف بقبائل عرب الزمان للقلقشندي ص ٤٤ ومعجم قبائل العرب القديمة لعمر رضا كحالة ١/٢١٥ - ٢١٦.

من السلاح، قال: أفلا شققت عن قلبه، حتى تعلم أقالها أم لا؟ فما زال يكررها عليّ، حتى تمنيتُ أنني أسلمت يومئذ. . .»<sup>(١)</sup>. وفي واقعة أخرى تشبه واقعة أسامة - رضي الله عنه - نزل قول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَتَبَيَّنُوا وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْقَى إِلَيْكُمُ السَّلَامَ لَسْتَ مُؤْمِنًا﴾<sup>(٢)</sup>.

**وجه الدلالة في قصة أسامة رضي الله عنه - وما يشبهها - : أن قتل المسلم المعصوم، إنما وقع في « دار الحرب » في ديار قبيلة « جهينة »، التي لم تكن أسلمت بعد، وهذا القتل حرام بنص الحديث، وهو حرام أيضاً إن وقع في « دار الإسلام » بل هو أولى بالحرمة؛ لأن « دار الإسلام » - كما يقول الفقهاء - تحرّز (تصون) الأنفس والأموال<sup>(٣)</sup>.**

هذا، وإذا كان خلاصة ما تقدم: أن الأصل هو حرمة دم المسلم، وإن كان في دار الحرب، فهل يجوز ترك هذا الأصل والخروج عليه، في بعض الحالات التي قد تعرض للمسلمين أثناء الحرب، كما لو تترس المقاتلون الحربيون بالأسرى المسلمين، أو تحصنوا بنساء المسلمين وصبانهم وتجارهم. . .؟ وما هو المطلوب شرعاً في هذه الحالات ونحوها؟ هل يباح استعمال السلاح ورمي المقاتلين الحربيين المترسين بالمسلمين أو المختلطين بهم - توقياً وتحصناً - ولو أدى إلى قتل المسلمين المترسّ بهم؟ وهل هناك مؤاخذات وجزاءات شرعية تترتب على ما تقدم؟ الدراسة التالية تتضمن الإجابة عن هذه الأسئلة وأشباهاها.

(١) اللؤلؤ والمرجان برقم ٦٢، والرواية لمسلم، انظر شرح صحيح مسلم ٩٩/٢.

(٢) الآية/ ٩٤ من سورة النساء، وانظر الدر المنثور للسيوطي ٦٣٢/٢ - ٦٣٨.

(٣) الدر المختار مع حاشيته ٢٤٨/٣ ومواهب الجليل ٢٣١/٦ وأسنى المطالب ٢١٨/٤.

obeikandi.com

## فصل

### في حكم رمي المقاتلين العربيين حال تترسهم بالمسلمين ويتضمن مقدمة و ثلاثة مباحث

#### المقدمة

##### في بيان مصطلحات وموضوعات عنوان البحث

###### أولاً: المراد بالحكم:

يراد بالحكم هنا: أثر خطاب الشارع المتعلق بأفعال المكلفين، على سبيل الوجوب أو الندب أو الإباحة أو الحرمة أو الكراهة<sup>(١)</sup>، ومن خلال هذا التعريف، وأثناء دراسة مادة هذا البحث وموضوعاته ومعطياته، يمكن التوصل إلى القول بأن: « رمي المقاتلين الحربيين حال تترسهم بالمسلمين » هو في الفقه الإسلامي واجب أو مباح أو حرام أو غير ذلك . .

###### ثانياً: المراد بالرمي:

الرَّمَى في اللغة: مصدر للفعل رَمَى، يقال: رَمَى الشيءَ وبه من يده، رَمِيًا ورماية: ألقاه وقذفه، ومنه الآية: ﴿ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى ﴾<sup>(٢)</sup>. والمَرْمَى: موضع الرَّمَى، تشبيهاً بالهدف الذي تُرْمَى إليه السهام ونحوها<sup>(٣)</sup>، ويقال للمرة الواحدة: رَمِيَّةٌ، وجمعها: رَمِيَّاتٌ، مثل: سَجْدَةٌ وسَجَدَاتٌ. (٤).

(١) الإحكام للآمدي ١/٩٦.

(٢) سورة الأنفال: الآية/١٧.

(٣) لسان العرب والمعجم الوسيط: مادة: «رَمَى».

(٤) المصباح المنير: مادة: «رَمَى».

والرَّمْيُ في كلام الفقهاء لا يخرج في معناه عما في اللغة: الإلقاء والقذف، ويذكرونه في عدد من الأبواب الفقهية، منها باب الجهاد، عند الحديث عن كيفية قتال أهل الحرب، وبيان الحالات المشروعة وغير المشروعة في محاربتهم وفي رميهم، الذي قد يفضي إلى قتل الرَّمِيِّين، ومنهم المسلمون الذين تترسّ بهم المقاتلون الحربيون، أو جعلوهم معهم في الحصون... (١).

لفظ ذو صلة بالرَّمْيِ: ظهر أثناء البحث أن كلمة « الوَطءُ » في بعض معانيها تلتقي بالمدلول اللغوي لكلمة « الرَّمْيِ ». وهذا الالتقاء إنما هو من حيث المأل والنهائية، أي: الإماتة والإهلاك. وقد ورد هذا المعنى الآنف للوطء في الآية: ﴿ وَلَوْلَا رِجَالٌ مُّؤْمِنُونَ وَنِسَاءٌ مُّؤْمِنَاتٌ لَّمْ تَعْلَمُوهُمْ أَنَّ تَطَّوَّهُمْ... ﴾ (٢) أي: أن تبيدوهم وتهلكوهم وتقتلوهم بالوطء (٣)، بخيلكم أو بأرجلكم (٤).

وأصل الوطاء هنا: الدَّوَسُ بالقدم، وأطلق على القتل على سبيل الاستعارة؛ لأنه يؤول إليه، فمن وَطِى الشيء برجله فقد استقصى في هلاكه (٥)، إن كان يهلك بذلك.

وهكذا يتوافق الرمي والوطء - بحسب المدلول اللغوي - في أن كلاً

(١) بدائع الصنائع ٧/ ١٠٠ - ١٠١ والتاج والإكليل ٣/ ٣٥١ وأسنى المطالب ٤/ ١٩١ والمبدع ٣٢٣ - ٣٢٤.

(٢) سورة الفتح: الآية/ ٢٥.

(٣) زاد المسير ٧/ ٤٤٠ ومعجم ألفاظ القرآن الكريم ٢/ ٨٥٨.

(٤) تفسير الماوردي ٤/ ٦٤.

(٥) تاج العروس: مادة: « وَطِىءٌ » والتحرير والتنوير ٢٦/ ١٩٠.

منهما قد يفضي إلى الهلاك والموت، وهما يتوافقان أيضاً إجمالاً - عند المال - فيما يترتب عليهما من أحكام وآثار شرعية، وذلك حال رمي أو وطء المسلمين، الذين يتترس بهم العدو، بحسب ما يأتي بيانه . . .

### ثالثاً: المراد بالمقاتلين الحربيين:

يراد بالمقاتلين الحربيين في هذا البحث: الكفار الذين يتأتى منهم القتال، ويتمون إلى دار الحرب، إذ ليس كل حربي مقاتلاً، فهناك النساء والصبيان ونحوهم من «المدنيين» الحربيين الذين ليسوا من أهل القتال<sup>(١)</sup>.

والحربيون: جمع حربيّ، نسبة إلى دار الحرب، وهي: البلاد التي يغلب فيها حكم الكفار، وبينها وبين المسلمين حرب<sup>(٢)</sup>.

هذا، وقد أكتفي أثناء البحث بذكر لفظ «المقاتلين» دون وصفهم «بالحربيين» وقد أذكرهم بلفظ: «الكفار» أو بلفظ «العدو» ونحو ذلك اختصاراً للكلام.

هذا، ويجدر بالذكر هنا: أن لفظ «العدو» يطلق على المذكر والمؤنث، والواحد والجمع<sup>(٣)</sup>، ومنه قوله تعالى: ﴿هُمُ الْعَدُوُّ فَاحْذَرهُمْ﴾<sup>(٤)</sup> وهناك آيات أخرى فيها إطلاق لفظ «العدو» على الجمع.

(١) بدائع الصنائع ٧/١٠١ ومنح الجليل ١/٧١٤ وأسنى المطالب ٤/١٩٠ والمغني ١٣/١٧٥ - ١٨٠.

(٢) الدر المختار ورد المحتار ٣/٢٥٣ والإنصاف ٤/١٢١.

(٣) المعجم الوسيط: مادة: «عدا».

(٤) سورة «المنافقون»: الآية/٤.

## رابعاً : المراد بالترُّس :

الترُّسُ في اللغة : مصدر للفعل ترَّس ، ومثلُ التُّرْس : التُّرَيْس .  
والتُّرْسُ : سلاح معروف ، وجمعه : تُروس وأتراس ، ويقال : ترَّسَ  
بالشيء : جعله كالتُّرْس وتستَرَّ وتوقَّى به . . . (١) .

والتترُّسُ في أقوال الفقهاء لا يخرج في معناه عمّا في اللغة ،  
ويذكرونه في باب الجهاد عند الحديث عن ترُّس الكفار في الحرب  
بأفرادهم « المدنيين » كالنساء والصبيان ، أو بأفراد المسلمين « المدنيين »  
المحتجزين ، كالنساء والصبيان والتجار ، أو « الجنود » المسلمين  
الأسرى (٢) .

## الفاظ ذات صلة بالترُّس :

ظهرت أثناء البحث مترادفات للفظ « التترُّس » تلتقي به في المعنى  
والدلالة ، وهي توافقه إجمالاً - في هذا البحث - في الحكم الشرعي وما  
يترتب على ذلك من آثار . وقد وردت هذه الألفاظ المترادفة في بعض  
الآيات القرآنية على سبيل التصريح أو الإيماء ، ووردت أيضاً مصرحاً بها في  
كلام الفقهاء ، ومن هذه الألفاظ ما يلي :

١ - التحصُّن : معناه : الاحتماء بالحصن ، يقال : تحصَّن العدو : دخل  
الحصن واحتتمى به واتخذة وقاية . والحصن : كل موضع حصين لا

(١) لسان العرب وتاج العروس : مادة : « ترَّس » .

(٢) فتح القدير ٥/١٩٨ والقوانين الفقهية ص ٩٨ وأسنى المطالب ٤/١٩١ ومطالب أولي النهى

يُوصَلُ إِلَى جَوْفِهِ، وَجَمَعَهُ: حُصُونٌ. (١) وَمِنْهُ الْآيَةُ: ﴿وَزَنُّوا أَنَّهُمْ  
مَانَعْتُهُمْ حُصُونَهُمْ مِنَ اللَّهِ﴾ (٢).

وَقَدْ يَكُونُ التَّحَصُّنُ وَالتَّسْتُرُ وَالتَّوَقُّيُّ بِالدَّرُوعِ الَّتِي تُتَلَبَسُ، كَمَا فِي  
الْآيَةِ: ﴿وَعَلَّمْنَاهُ صَنْعَةَ لَبُوسٍ لَكُمْ لِتُحْصِنَكُمْ مِنْ بَأْسِكُمْ﴾ (٣).

وَقَدْ يَكُونُ التَّحَصُّنُ وَالتَّوَقُّيُّ وَالتَّتَرُّسُ بِالْأَفْرَادِ مِنَ الْبَشَرِ، وَهُوَ مَا  
يُطْلَقُ عَلَيْهِ حَدِيثًا: الْإِحْتِمَاءُ بِالْمَدْنِيِّينَ وَغَيْرِهِمْ وَاتِّخَاذُهُمْ دَرُوعًا بَشَرِيَّةً.

وَقَدْ عَرَضَ الْفُقَهَاءُ فِي بَابِ الْجِهَادِ مَوْضُوعَ تَحَصُّنِ الْكُفَّارِ بِحُصُونِهِمْ أَوْ  
سَفْنِهِمْ، وَمَعَهُمُ الْأَسْرَى الْمُسْلِمُونَ، أَوْ نِسَاءٌ وَصِبْيَانُ الْمُسْلِمِينَ وَنَحْوِهِمْ،  
وَيَبْنُوا حُكْمَ رَمِيهِمْ وَهُمْ عَلَى تِلْكَ الْحَالَةِ، وَمَا يَتَرْتَبُ عَلَى ذَلِكَ مِنْ أَثَارٍ  
شَرْعِيَّةٍ (٤).

## ٢- الْإِخْتِلَاطُ:

يَلْتَقِي بِالتَّتَرُّسِ مِنْ حَيْثُ الْغَايَةِ، وَذَلِكَ فِيمَا إِذَا اخْتَلَطَ الْعَدُوُّ حَالَ  
الْحَرْبِ بَيْنَ عِنْدِهِمْ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، بِقَصْدِ التَّحَصُّنِ وَالتَّوَقُّيِّ مِنَ الْمُسْلِمِينَ.  
وَمِنْ مَعَانِي الْإِخْتِلَاطِ فِي اللَّغَةِ: التَّدَاخُلُ وَالتَّشَابُكُ (٥)، وَضِدَّهَا: التَّفَرُّقُ  
وَالتَّمْيِيزُ وَالتَّزْيِيلُ. وَقَدْ أَوْمَأَتِ الْآيَةُ الْكَرِيمَةُ إِلَى هَذِهِ الْمَعَانِي فِي قَوْلِهِ

(١) تاج العروس والمعجم الوسيط: مادة: «حَصَنَ».

(٢) سورة الحشر: الآية / ٢.

(٣) سورة الأنبياء: الآية / ٨٠.

(٤) أحكام القرآن للجصاص ٣/ ٣٩٤ - ٣٩٥ وحاشية الدسوقي ٢/ ١٧٨ وفتح الباري ٦/ ١٤٧  
والمبدع ٣/ ٣٢٤.

(٥) الصحاح: مادتا: «خَلَطَ» و«شَبَكَ».

تعالى: ﴿لَوْ تَزَيَّلُوا لَعَذَّبْنَا الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ (١). ومعنى تزيَّلوا: تفرَّقوا وتميَّزوا ولم يختلطوا (٢).

وقد عرض الفقهاء موضوع رمي الكفار المحاربين والإغارة عليهم ليلاً، وهو ما يعرف بتبييت العدو، وقد يكون هذا حال اختلاطهم بنسائهم وصبيانهم (٣) كما عرضوا موضوع رمي الكفار المحاربين حال اختلاطهم بالمسلمين «المدنيين» المحتجزين أو «الجنود» المسلمين الأسرى، وذلك بجعلهم في حصونهم أو مطاميرهم (مخابئهم تحت الأرض) أو سفنهم، والتحصن والاحتماء بهم؛ لئلا يرميهم المسلمون بالسهام والنيران والقذائف ونحوها، أو يدخنوهم، أي: يرسلوا عليهم الدخان وهم في مخابئهم... (٤)

ويلحق بهذا في زماننا: رمي العدو ومعهم الأسرى المسلمون، وهم في الطائرات و «المركبات العسكرية» من سيارات وحافلات وقطارات ونحوها...

وهكذا يتضح مما تقدم: أن التحصن والاختلاط بالنساء والصبيان والأسرى المسلمين ونحوهم، يعدان إجمالاً من صور التترس والتوقي أثناء الحرب.

(١) سورة الفتح: الآية ٢٥

(٢) تفسير القرطبي ٢٨٦/١٦ وروح المعاني ١١٥/٩.

(٣) فتح القدير ١٩٦/٥ وبداية المجتهد ٣٨٧/١ وشرح صحيح مسلم للنووي ٥٠/١٢ والمغني ١٤٠/١٣.

(٤) أحكام القرآن للجصاص ٣/٣٩٤ - ٣٩٥ والتاج والإكليل ٣/٣٥١ وروضة الطالبين ١٠/٢٤٤ - ٢٤٥ ومطالب أولي النهى ٥١٩/٢ وكشاف القناع ٣/٤٨ - ٤٩.

## خامساً : المراد بالمسلمين :

يراد - في هذا البحث - بالمسلمين « المترسّ بهم » الذين أقرُّوا بالإسلام بلسانهم<sup>(١)</sup>، سواء أكانوا من « المدنيين » كالنساء والصبيان والشيوخ والتجار ونحوهم، أم من « العسكريين » الأسرى، وذلك بحسب ما ذكره الفقهاء في كتبهم<sup>(٢)</sup> وبهذا فإن البحث - في ضوء عنوانه - لا يشمل الحديث عن غير المسلمين، فيما إذا ترسّ أو تحصنَّ بهم العدو .

هذا، ويجدر القول هنا - بعد بيان مصطلحات عنوان البحث - أنه من خلال تتبع كتابات الفقهاء، يتّضح أن حكم رمي الكفار حال ترسهم بالمسلمين، يختلف باختلاف الحالات والظروف أثناء الحرب .

وهذا الحكم يشمل أيضاً - في الجملة - ما إذا تحصن العدو بالقلاع، والحصون، والسفن، والمركبات الأخرى البرية والجوية، وكان معهم أسرى مسلمون، أو نساء المسلمين وصبيانهم، أو تجارهم، ونحوهم، من « المدنيين » كما هو ظاهر في عبارات الفقهاء<sup>(٣)</sup> .

وفي ضوء ما تقدم، يقتضي تناول الموضوع أن يكون على النحو

التالي :

---

(١) التعريفات للجرجاني ص ١٨ .

(٢) بدائع الصنائع ٧/١٠٠ - ١٠١ والتاج والإكليل ٣/٥٣١ ونهاية المحتاج ٨/٦١ والمغني ١٤٢ - ١٤١/١٣ .

(٣) تحفة الفقهاء ٣/٥٠٣ ومنح الجليل ١/٧١٦ وروضة الطالبين ١٠/٢٤٥ - ٢٤٦ والمغني ١٤٢ - ١٤١/١٣ .

obeikandi.com

## المبحث الأول

### في حكم رمي العدو المتترسين بالمسلمين حال الضرورة

صفة الضرورة: يُمثل للضرورة بحال التحام الحرب، وكونها قائمة فعلاً بين المسلمين وبين عدوهم، بحيث لو كَفَّ المسلمون عن الكفار لظفروا بهم<sup>(١)</sup>، ويمثل أيضاً: بما إذا خيف من العدو على المسلمين<sup>(٢)</sup>، وذلك حال هجومهم على المسلمين وتقدمهم في أرضهم، وهم متحصّنون بالنساء والصبيان والأسرى المسلمين . . .

### حكم رمي العدو حال الضرورة:

قال القرطبي والغزالي وابن تيمية: إن الفقهاء متفقون على أن جيش الكفار، إذا ترسوا وتحصنوا بمن عندهم من أسرى المسلمين، وخيف على المسلمين الضرر إذا لم يقاتلوا، فإنهم يقاتلون، وإن أفضى ذلك إلى قتل المسلمين الذين ترسوا بهم؛ لأن الحال حال ضرورة<sup>(٣)</sup>.

هذا، ولم يفرّق أويفاضل الجمهور في هذه الحالة بين رمي العدو بالسهم، أو الحجارة، أو القذائف، أو النار، بخلاف المالكية الذين قالوا: يرّمون بالنار إن لم يمكن دفع العدو بغيرها. واتفق الجميع على أنه: ينبغي للرماة أن يقصدوا برميهم إصابة الكفار وقتلهم دون الأتراس المسلمين<sup>(٤)</sup>.

(١) فتح القدير ١٩٨/٥ وروضة الطالبين ٢٤٦/١٠ والمغني ١٤١/١٣.

(٢) مجمع الأنهر ٦٣٥/١ والقوانين الفقهية ص ٩٨ والمبدع ٣/٣٢٣.

(٣) تفسير القرطبي ٢٨٧/١٦ - ٢٨٨ - والمستصفي ١٤١/١ - ١٤٤ - ومجموع الفتاوى ٥٤٦/٢٨.

(٤) تحفة الفقهاء ٥٠٣/٣ والشرح الكبير وحاشية الدسوقي ١٧٧/٢ - ١٧٨ وأسنى المطالب

١٩١/٤ والمغني ١٤١/١٣.

## الأدلة على جواز رمي العدو حال الضرورة وإن قُتل الأتراس المسلمون:

استدل الفقهاء لما تقدم بما يلي:

**المعقول:** وقد عرضه بعض الفقهاء من قبيل: « دفع المفسدة والضرر »

في حين عرضه آخرون من قبيل « جلب المنفعة والمصلحة ». علماً بأن الوجهين متلازمان ومتداخلان، وهما يعبران عن فكرة واحدة وهي « فكرة الضرورة » وبيان ذلك على النحو التالي:

### الوجه الأول: دفع المفسدة والضرر:

وفيه يقول بعض الفقهاء: إن رمي المسلمين الأتراس غير مقصود لذاته، وإنما هو من ضرورات الحرب<sup>(١)</sup>، ومن القواعد المتفق عليها عند الفقهاء أن: « الضرورات تبيح المحظورات »<sup>(٢)</sup>.

وقد توسع « الإمام الغزالي » من بين الفقهاء في بيان هذا الوجه، ومما قيل فيه: إن رمي العدو المترسين بالمسلمين - حال الضرورة - فيه ارتكاب أخف الضررين، إذ لو لم يفعل ذلك لأدى إلى قتل جميع المسلمين - ومنهم المترس بهم - وهذا ضرر عام قطعي كلي، فيتفادى برمي العدو ولو أفضى إلى قتل بعض المسلمين - المترس بهم - الذي هو ضرر خاص جزئي؛ لأن الشرع يؤثر الكلي على الجزئي، إذ إن حفظ عامة أهل الإسلام عن تسلط الكفار، أهم في مقصود الشرع من حفظ دماء آحاد المسلمين، وهذا أمر

(١) بدائع الصنائع ٧/ ١٠٠ وشرح الخرشبي ٣/ ١١٤ وأسنى المطالب ٤/ ١٩١ والمغني ١٣/ ١٤١.

(٢) شرح القواعد الفقهية ص ١٣١.

مقطوع به من مقصود الشرع، وله شواهد كثيرة<sup>(١)</sup>، ومن المقرر في القواعد قولهم: «يُتَحَمَّلُ الضرر الخاص لدفع ضرر عام»<sup>(٢)</sup>. وقولهم: «الضرر الأشد يزال بالضرر الأخف»<sup>(٣)</sup>. وقولهم: «إذا تعارض مفسدتان روعي أعظمهما ضرراً بارتكاب أخفهما»<sup>(٤)</sup>.

ومن الواضح أن أصل هذا الوجه جاءت به الشريعة الإسلامية، وقررت مجموعة من الآيات، منها قوله تعالى: ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرُّتُمْ إِلَيْهِ﴾<sup>(٥)</sup>. ولما كان الحال هنا: أن المسلمين مضطرون إلى رمي العدو، ولو أدى إلى قتل المسلمين الأتراس، وذلك صيانة لمجتمع الإسلام، صار الرمي مباحاً؛ لقيام الضرورة على دفع الضرر العام<sup>(٦)</sup>.

#### الوجه الثاني: جلب المنفعة والمصلحة:

وبيان هذا: أن في قتل المسلمين الأتراس أثناء رمي العدو مصلحة كل المسلمين، لما في إقامة فرض الجهاد من مصالح، فإن لم يفعل ذلك، استولى العدو على كل الأمة، وقتلوا المتترس بهم، ولا يتأتى لعاقل أن يقول: لا تُقتل الأتراس في هذه الصورة؛ لأنه يلزم منه ذهاب الأتراس، وذهاب

(١) المستصفى ١/١٤١ - ١٤٢ وتبيين الحقائق ٣/٢٤٤ وحاشية العدوي ٣/١١٣ وروضة الطالبين ١٠/٢٤٥.

(٢) شرح القواعد الفقهية ص ١٤٣.

(٣) شرح القواعد الفقهية ص ١٤٥.

(٤) شرح القواعد الفقهية ص ١٤٧.

(٥) سورة الأنعام: الآية/١١٩.

(٦) العناية على الهداية ٥/١٩٨.

الإسلام والمسلمين<sup>(١)</sup>، لكن لما كانت هذه المصلحة غير خالية من المفسدة، نفرت منها نفس من لم يُمعن النظر فيها، على حين أن تلك المفسدة بالنسبة إلى ما يحصل منها عدم أو كالعدم<sup>(٢)</sup>.

يضاف إلى هذا ما ذكره بعض الفقهاء: أن القصد الأساسي من الرمي هو إصابة العدو وكسر شوكتهم، وهذه من مصالح المسلمين<sup>(٣)</sup>، ولو أن المسلمين كفوا عن رمي الكفار من أجل إخوانهم المتترس بهم، لأدّى هذا إلى أن يتخذ العدو ذلك ذريعة إلى إبطال قتالهم أصلاً<sup>(٤)</sup>، وإلى سدّ باب الجهاد الذي هو فرض على المسلمين، وفيه من المصالح ما لا يخفى<sup>(٥)</sup>.

هذا، وإن المتأمل في الوجهين السابقين يظهر له أن التداخل قائم بينهما؛ لأن دفع الضرر والمفسدة يتضمن - حقيقة - جلب المصلحة، والعكس صحيح أيضاً، وفي هذا يقول «الإمام الغزالي» عن المصلحة: هي جلب منفعة ودفع مضرة في ضوء المقاصد الشرعية الخمسة، وكل ما يفوت هذه المقاصد، فهو مفسدة، ودفعها مصلحة<sup>(٦)</sup>. لكن لما كان دفع المفسدة والضرر أولى - في الاعتبار - من جلب المنفعة والمصلحة، كان هو الأوجه في التقديم، والأليق بالاعتماد عليه، من بين ما أورده الفقهاء في «المعقول» لأن اعتناء الشارع بالمنهيات أشد من اعتناؤه بالمأمورات.

(١) مجموع الفتاوى ٤٥٧/٢٨ وتفسير القرطبي ٦/٢٨٧ - ٢٨٨ ومواهب الجليل ٣/٣٥١.

(٢) تفسير القرطبي ٦/٢٨٧ - ٢٨٨.

(٣) تبيين الحقائق ٣/٢٤٣.

(٤) اللباب ٤/١١٨.

(٥) تحفة الفقهاء ٣/٥٠٣ وروضة الطالبين ١٠/٢٤٥ والإنصاف ٤/١٢٩.

(٦) المستصفى ١/١٣٩ - ١٤٠.

وخلص ما سبق: أن الفقهاء متفقون على جواز رمي العدو المترسين  
بمن عندهم من الأسرى المسلمين، أو نساء المسلمين وصبيانهم ونحوهم،  
وذلك حال الضرورة أو الخوف على المسلمين، وإن أدى الرمي إلى قتل  
المترس بهم، لأن الحال ضرورة، وهي حالة لا تخفى أهميتها.

obeikandi.com

## المبحث الثاني

في حكم رمي العدو المتترسين بالمسلمين حال انتفاء الضرورة

### صفة انتفاء الضرورة:

يُمثل لغير حال الضرورة: بما إذا كان المسلمون وعدوهم كلٌّ منهم في بلادهم ومواقعهم، ولم تكن الحرب ملتحمة، ولا قائمة - فعلاً - بين المسلمين وبين عدوهم المتترسين بمن عندهم، من نساء وصبيان وأسرى مسلمين، لكن هناك مصلحة للمسلمين في رمي عدوهم.

ويُمثل أيضاً لهذه الحال: بما إذا تقدم المسلمون في أراضي العدو، الذين تترسوا وتحصنوا بمن عندهم من نساء وصبيان وأسرى مسلمين، قبل التحام الحرب... وبهذين المثالين يتضح أنه يقصد هنا برمي العدو: بما إذا كانت هناك حاجة أو مصلحة راجحة للمسلمين، دون أن يكون ضرورة أو خوف على المسلمين<sup>(١)</sup>.

### حكم رمي العدو حال انتفاء الضرورة:

للفقهاء اتجاهان في حكم رمي العدو المتترسين أو المتحصنين بالمسلمين، حال وجود مصلحة أو حاجة إلى الرمي، دون ضرورة إليه، أو خوف من العدو على المسلمين، وبيان ذلك على النحو التالي:

#### الاتجاه الفقهي الأول:

مجمله: جواز رمي العدو، وإن أفضى ذلك إلى قتل المسلمين المتترس

(١) مجمع الأنهر ١/ ٦٣٥ وشرح الخرشبي ٣/ ١١٣ والأم ٤/ ٢٨٧ والمبدع ٣/ ١٢٣.

بهم، ما دام هناك مصلحة أو حاجة إلى الرمي، ولو لم تكن إليه ضرورة، ويُقصد العدو بالرمي دون الأتراس المسلمين - كما هو الأمر في حال الضرورة - لأن تعمّد قتل المسلم لا يجوز في كل حال؛ ولأن التمييز بالنية ممكن، وإن لم يمكن فعلاً، والتكليف بحسب الطاقة، وبهذا قال أبو حنيفة وأبو يوسف وزفر ومحمد وعامة الفقهاء الحنفية، سوى الحسن بن زياد صاحب أبي حنيفة، وبجواز الرمي قال الثوري أيضاً<sup>(١)</sup>، وهو قول مرجوح من قولين للمالكية والشافعية والحنابلة<sup>(٢)</sup>.

#### أدلة أصحاب هذا الاتجاه الفقهي:

استدل أصحاب هذا الاتجاه - وعمدتهم الحنفية - بأدلة أوردها مجملة متداخلة، أعرضها على النحو التالي:

الدليل الأول: المعقول: وبيانه: أن الجهاد مشروع، والحاجة إليه قائمة، ومن مقاصده كسر شوكة العدو، وتوهين كيدهم، وتسهيل الوصول إلى الظفر بهم، وذلك يحصل برميهم، وإن ترسوا بالمسلمين، لئلا يتخذوا التترس ذريعة لبقائهم واستمرار قوتهم، إلا أننا نقصد بالرمي - دائماً - جيش العدو دون المسلمين الأتراس<sup>(٣)</sup>.

وقال أصحاب هذا الاتجاه أيضاً: لو لم نقل بالرمي للحاجة إلى الجهاد، لانسدَّ باب الجهاد؛ لأن في الرمي (وهو من لوازم الجهاد) دفع

(١) تبين الحقائق ٣/ ٢٤٤ وأحكام القرآن للجصاص ٣/ ٣٩٤.

(٢) حاشية العدوي ٣/ ١١٤ والأم ٤/ ٢٨٧ وروضة الطالبين ١٠/ ٢٤٦ والإنصاف ٤/ ١٢٩.

(٣) تبين الحقائق ٣/ ٢٤٣ - ٢٤٤ واللباب ٤/ ١١٨.

الضرر العام بإلحاق ضرر خاص، فكان أولى (١).

والذي يبدو: أن هذا المعقول يستند إلى حكمة مشروعية الجهاد، الذي يقصد به تحقيق المصالح والمنافع للناس، وذلك بنشر الإسلام، فضلاً عن دفع المفسد والأضرار عنهم، وذلك بإزالة قوة الكفر ومنع استمرارها، وفي هذا يقول الله تعالى: ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةً وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ﴾ (٢).

كما يستند هذا المعقول - فيما يبدو - إلى مشروعية إغاطة العدو والنيل منهم وكبتهم وإزالة قوتهم، كما جاء في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَطَّوُّنَ مَوْطِنًا يَغِيظُ الْكُفَّارَ وَلَا يَنَالُونَ مِنْ عَدُوِّ نِيلاً إِلَّا كُتِبَ لَهُمْ بِهِ عَمَلٌ صَالِحٌ﴾ (٣).

الدليل الثاني: القياس: وبيانه: أنه لو كان يحرم رمي العدو وقتالهم إذا كان معهم أطفال المسلمين، للزم من هذا تحريم رميهم أيضاً إذا كان معهم أطفالهم ونسائهم، لنهي النبي ﷺ عن قتل نساء الكفار وصبيانهم، لكن اللازم ممتنع؛ لأن المنقول عنه ﷺ وعن أصحابه رضي الله عنهم في حصارهم لبني النضير، وبني قريظة، وأهل خيبر، وأهل الطائف، أنهم أجهدوهم بأشد ما قدروا عليه، بل نصبوا المنجنيق على أهل الطائف، ولو كان قتل صبيانهم حراماً في تلك الحال؛ لنهى رسول الله ﷺ عن نصب المنجنيق، وعن قتل الصبيان. ثم لم تزل سيرة السلف من أصحاب النبي ﷺ ومن بعدهم هكذا في حصون العدو، التي لا تخلوا عادة من الصبيان

(١) تبين الحقائق ٣/ ٢٤٤.

(٢) سورة الأنفال: الآية / ٣٩.

(٣) سورة التوبة: الآية / ١٢٠ وانظر: تبين الحقائق ٣/ ٢٤٤.

والشيوخ والتجار والأسرى، ولم يبلغنا عن أحد من الصحابة أنه كفَّ عن رمي حصون العدو لمنزلة النساء والصبيان الكفار، ومنزلة من لا يحلُّ قتله من أسرى مسلمين، أو نساء وصبيان المسلمين المتحصِّنين بهم؛ لأن القصد في الحالين رمي جيش العدو، دون من عندهم من صبيانهم ونسائهم، أو الصبيان والنساء والأسرى المسلمين، وإذا ثبت هذا في رمي العدو المتحصِّنين، يقال نحوه في رمي العدو المترسِّين... (١).

وهكذا يتضح: أن أصحاب هذا الاتجاه الفقهي الأول، اعتمدوا في جواز رمي العدو المترسِّين بالمسلمين في حال انتفاء الضرورة على المعقول المشتمل على وجهين<sup>(٢)</sup>: الأول دفع الضرر العام الحاصل من بقاء قوة للكفر، والثاني: تحقيق المنافع والمصالح الشرعية بين الأنام بنشر الإسلام، وهذا ما يتضمنه معنى الحاجة إلى الجهاد. كما اعتمدوا على القياس، حين قاسوا النساء والصبيان المسلمين على النساء والصبيان الكفار... .

### مناقشة أدلة أصحاب هذا الاتجاه:

يناقش ما أورده أصحاب هذا الاتجاه بما يلي:

**أولاً:** يناقش دليل المعقول: بأن رمي العدو حال ترسهم بمسلم في قلعة ونحوها مصلحة مظنونة، إذ لم تقطع بظفرنا بالقلعة، ومن أوصاف المصلحة المعتبرة أن تكون قطعية، وهي هنا ليست قطعية، فلا يحل رمي الترس؛ إذ لا ضرورة وفينا غنية عن القلعة، فنعدل عنها، ولا نرمي الكفار

(١) الرد على سير الأوزاعي ص ٦٦، والكفاية على الهداية ١٩٨/٥ وأحكام القرآن للجصاص ٣/٣٩٥-٣٩٦.

(٢) قارن بين هذين الوجهين هنا وبين الوجهين السابقين في الرمي حال الضرورة.

المتحصنين بها؛ لحرمة رمي الترس المسلم<sup>(١)</sup>.

ولم يسلم الحنفية بهذا، بل قالوا: إن المصلحة المظنونة معتبرة في الشرع، وبخاصة إذا غلب الظن، ولو لم نعتبر هذا المعنى؛ لأدّى إلى سدّ باب الجهاد<sup>(٢)</sup>.

**ثانياً:** يمكن أن يقال عن الاستدلال بالقياس: بأنه قياس مع الفارق، وهو قياس أدنى؛ لأن حرمة أولاد المسلمين ونسائهم أقوى من حرمة أولاد الكفار ونسائهم، لكن هذا لا يمنع القول: بأن كلا النوعين مشتركان في كونها منهيّاً عن قتلها، مع اختلاف العلة فيهما...

### الاتجاه الفقهى الثانى

مجمله: أنه يحرم رمي العدو المترسين بالمسلمين، وذلك حال انتفاء الضرورة؛ لئلا يصاب المسلمون الأتراس، وهذا هو القول الراجح من قولين للمالكية والشافعية والحنابلة<sup>(٣)</sup>، وبه قال الأوزاعي، والليث بن سعد<sup>(٤)</sup>، وهو قول الحسن بن زياد صاحب أبي حنيفة<sup>(٥)</sup>.

### أدلة أصحاب هذا الاتجاه:

استدل أصحاب هذا الاتجاه بأدلة وردت عندهم مجملة ومتداخلة، أفصلها على النحو التالي:

(١) المستصفى ١/١٤١.

(٢) تبين الحقائق ٣/٢٤٤ والمستصفى ١/١٤٢.

(٣) القوانين الفقهية ص ٩٨ وحاشية العدوي ٣/١١٤ والأم ٤/٢٨٧ وحاشية القليوبي ٤/٢١٩ والإنصاف ٤/١٢٩ والمغني ١٣/١٤١.

(٤) المغني ١٣/١٤٢. (٥) نتائج الأفكار ٥/١٩٩.

الدليل الأول: قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا رِجَالُ مُؤْمِنُونَ وَنِسَاءُ مُؤْمِنَاتٍ لَّمْ تَعْلَمُوهُمْ أَنْ تَطَّوَّهُمْ فِتْصِيكُم مِّنْهُمْ مَّعْرَةٌ بِغَيْرِ عِلْمٍ لَّيُدْخِلَ اللَّهُ فِي رَحْمَتِهِ مَنْ يَشَاءُ لَوْ تَزَيَّلُوا لَعَذَّبْنَا الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ (١).

والمشهور أن هذه الآية من سورة الفتح نزلت عقب صلح الحديبية، ويذكر الله تعالى فيها أنه: كفَّ المسلمين يوم الحديبية عن عدوهم في مكة، لئلا يظأ المسلمون بأقدامهم وأقدام خيولهم إخوانهم المؤمنين المختلطين بالعدو في مكة، دون أن يعلم المسلمون شيئاً عن أحوالهم وأوصافهم، وكان عدد هؤلاء المؤمنين المختلطين بالعدو سبعة رجال وامرأتان (٢).

#### وجه الدلالة في الآية:

أن المسلمين لو وطئوا إخوانهم وقتلوهم حال اختلاطهم بالعدو، لأصابهم من ذلك معرّة، أي: إثم، كما في قول لبعض المفسرين (٣)، فدلَّ هذا على أن موجب الإثم، وهو قتل المؤمنين المختلطين بالعدو معصية يحرم فعلها (٤). بدليل أنه لو تزيَّل المؤمنون عن المشركين بمكة، وتفرقوا عنهم ولم يختلطوا بهم، لسَلَطَ الله تعالى نبيّه - ﷺ - والمؤمنين الذين معه على العدو بالقتل وبالسيبي . . (٥)

(١) سورة الفتح: الآية / ٢٥.

(٢) التحرير والتنوير ١٩٠/٢٦.

(٣) فتح القدير للشوكاني ٥٤/٥.

(٤) أحكام القرآن لابن العربي ١٦٩٥/٤.

(٥) زاد المسير ٧/٤٤٠ - ٤٤١.

هذا، وقد احتج المالكية<sup>(١)</sup>، والحنابلة والأوزاعي والليث بهذه الآية على الوجه الأنف في تحريم رمي العدو المتترسين بالمسلمين في غير حال الضرورة أو الخوف على بيضة (مجتمع) الإسلام<sup>(٢)</sup>، ولم أقف على احتجاج للشافعية والحسن بن زياد بهذه الآية الكريمة.

الدليل الثاني: المعقول: وبيانه: أن الحال ليس حال ضرورة ولا خوف على جماعة المسلمين، فلا يحل الإقدام على قتل مسلم معصوم الدم؛ لأن قتله حرام، وترك قتل الكافر جائز، فلا يفعل الحرام وفي الأمر سعة<sup>(٣)</sup>. وقد نُقل عن الليث قوله: ترك فتح حصن يُقدر على فتحه، أفضل من قتل مسلم بغير حق<sup>(٤)</sup>، وقال الأوزاعي: كيف يرمون من لا يرونه؟ إنما يرمون أطفال المسلمين<sup>(٥)</sup>!

### مناقشة الحنفية لأدلة الجمهور:

ناقش الحنفية - عمدة أصحاب الاتجاه الفقهي الأول - الأدلة الآنفه التي ساقها الجمهور، وأعرض تلك المناقشة على النحو التالي:

**أولاً: مناقشة الاحتجاج بالآية:** قال الحنفية: إن آية: ﴿وَلَوْلَا رِجَالٌ مُّؤْمِنُونَ﴾ أولها المانعون في غير موضعها، إذ لا دلالة فيها على موضع

(١) أحكام القرآن لابن العربي ٤/١٦٩٦ وتفسير القرطبي ١٦/٢٨٦ - ٢٨٧.

(٢) أحكام القرآن للجصاص ٣/٣٩٥ والمبدع ٣/٣٢٤.

(٣) الكفاية على الهداية ٥/١٩٨ وأحكام القرآن لابن العربي ٤/١٦٩٦ وتحفة المحتاج ٩/٢٤٢ والمغني ١٣/١٤١ - ١٤٢.

(٤) المغني ١٣/١٤٢.

(٥) المغني ١٣/١٤٢.

الاختلاف، بل أكثر ما فيها: أن الله تعالى كفَّ المسلمين عن العدو؛ لأنه كان فيهم قوم مؤمنون، لم يأمن الصحابة أن يصيبوهم، فدل ذلك على إباحة ترك رميهم، وإباحة الإقدام عليه، وكل ذلك على وجه التخيير، وهكذا فلا دلالة على حظر الإقدام عليهم وبينهم مسلمون، وإذا كان الأمر كذلك على سبيل التخيير، فالكفُّ عن العدو على الحال التي نحن بصددنا جائز، ورمي العدو على تلك الحال جائز أيضاً<sup>(١)</sup>.

وقال الحنفية أيضاً: إن قيل: في فحوى الآية ما يدل على الحظر، وهو قوله: ﴿فتصيبكم منهم معرفة﴾ والمعرفة: الإثم على المعصية، إذ لولا الحظر ما أصابتهم معرفة من قتل إخوانهم الأتراس لو فعلوا، فالجواب عن هذا: أن أهل التأويل لم يجمعوا على أن المراد بالمعرفة هنا: الإثم، بل إنهم اختلفوا في ذلك على عدة أقوال<sup>(٢)</sup>:

- القول الأول: المعرفة: الإثم، قاله ابن زيد والزجاج والجوهري<sup>(٣)</sup>.
- القول الثاني: المعرفة: غرم الدية، قاله ابن إسحق<sup>(٤)</sup>.
- القول الثالث: المعرفة: كفارة الخطأ، قاله الكلبي ومقاتل والطبري<sup>(٥)</sup>.
- القول الرابع: المعرفة: الشدة، قاله قطرب<sup>(٦)</sup>.

(١) أحكام القرآن للجصاص ٣/٣٩٥ والرد على سير الأوزاعي ص ١٦.

(٢) أحكام القرآن للجصاص ٣/٣٩٥ - ٣٩٦.

(٣) فتح القدير للشوكاني ٥/٥٤.

(٤) تفسير الماوردي ٤/٦٤.

(٥) فتح القدير للشوكاني ٥/٥٤ وروح المعاني ٩/١١٤.

(٦) تفسير القرطبي ١٦/٢٨٦.

القول الخامس : المعرفة تعيب الكفار وتعييرهم للمسلمين بقتل إخوانهم ،  
قاله منذر بن سعيد<sup>(١)</sup> .

القول السادس : المعرفة : الغمُّ والتأسف على قتل إخوانهم ، قاله بعض  
المفسرين<sup>(٢)</sup> .

ثم قال الحنفية : إن القول الأول ضعيف ، وقد ضعفه ابن عطية ؛ لأنه  
لا إثم في قتل مؤمن مستور الإيمان بين أهل الحرب<sup>(٣)</sup> ، وقد أخبر الله  
تعالى أن ذلك لو وقع كان بغير علم منا ، ولا مآثم على المكلف ولا معصية  
فيما لم يعلمه ، ولم يضع الله عليه دليلاً ؛ وذلك للآية : ﴿ وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ  
جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ وَلَكِنْ مَا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ ﴾<sup>(٤)</sup> . فعلمنا مما تقدم أنه : لم  
يرد بالمعرة : الإثم ؛ لذا قلنا بمشروعية رمي العدو على سبيل التخيير<sup>(٥)</sup> .

أما القولان : الثاني والثالث ، فيأتي الكلام عليهما في موضعه قريباً .

وأما بقية الأقوال في معنى المعرفة : فليس فيها ما يفيد تحريم رمي العدو  
حال اختلاطهم بالمسلمين ، بل غاية ما فيه أن المعرفة هي : ما يصيب المسلم من  
شدة وغمٍّ وتعيب ، على ما جرت به العادة ممن يتفق على يده قتل  
مؤمن . . . (٦) .

(١) روح المعاني ١١٣/٩ .

(٢) روح المعاني ١١٩/٩ وتفسير القرطبي ٢٨٦/١٦ .

(٣) روح المعاني ١١٣/٩ - ١١٤ .

(٤) سورة الأحزاب : الآية / ٥ .

(٥) أحكام القرآن للجصاص ٣٩٦/٣ .

(٦) المرجع السابق ٣٩٦/٣ .

ثم قال الحنفية أيضاً: وإذا ثبت ما ذكرنا من جواز الهجوم على الكفار مع العلم بكون المسلمين بين أظهرهم، وجب جواز مثله إذا ترسوا بالمسلمين؛ لأن القصد في الحالين رمي المشركين دونهم<sup>(١)</sup>.

**ثانياً: مناقشة الاحتجاج بالمعقول:** عارض الحنفية ما أورده الجمهور في المعقول بأن المحفوظ المشهور من سنة النبي ﷺ وسيرة أصحابه في بني النضير وقريظة وأهل خيبر والطائف، ثم في حصون الأعاجم أنهم كانوا يرمون حصون العدو، وهي لا تخلو من النساء والصبيان والشيوخ والتجار والأسرى، وكان ذلك في غير حال الضرورة والخوف على المسلمين، وإنما للحاجة إلى إقامة فرض الجهاد ونشر الإسلام في البلاد، ولم يبلغ عن أحد منهم أنه كف عن الرمي وغيره، لمنزلة النساء والصبيان، ونحوهم ممن لا يحل قتلهم، ولو كان يحرم رمي المشركين وقتالهم على تلك الحال، لحرم أيضاً رميهم لو كان معهم أطفال المسلمين وأسراهم ونحوهم ممن لا يحل قتلهم<sup>(٢)</sup>، ولو أننا اعتبرنا هذا المعنى؛ لأدى إلى سد باب الجهاد، لكن نقول بجواز رمي العدو وقصدهم دون المسلمين المترسين بهم، وتمييز حين الرمي بالنية؛ لأن التمييز بها ممكن، وإن لم يكن فعلاً، وتبقى الطاعة هنا بحسب الطاقة<sup>(٣)</sup>.

أما قولهم: لا يحل الإقدام على قتل مسلم معصوم الدم، لأن قتله

(١) المرجع السابق ٣/٣٩٦.

(٢) الرد على سير الأوزاعي ص ٦٦ - ٦٨ وأحكام القرآن للجصاص ٣/٣٩٦.

(٣) نتائج الأفكار ٥/١٩٩ واللباب ٤/١١٨.

حرام، وترك قتل الكافر جائز، فالجواب عنه: أنه لما أذن الشارع بالرمي صار الرمي مباحاً، وصار الأتراس المسلمون بمنزلة من أبيع قتله للمصلحة<sup>(١)</sup>.

### الموازنة والترجيح بين الاتجاهين السابقين:

بعد البحث في الاتجاهين الفقهيين السابقين ودراسة الأدلة والمناقشات، تتجه النفس إلى اختيار وتأييد الاتجاه الفقهي الأول القائل بجواز رمي العدو المترسّين والمتحصّنين بالمسلمين، حال وجود مصلحة وحاجة إلى الرمي وإن لم تكن هناك ضرورة، وقد قام هذا الاختيار - فضلاً عما ذكره أصحاب الاتجاه الفقهي الأول - على عدة اعتبارات ومرجّحات خارجية، أعرضها على النحو التالي:

**أولاً:** ضعف استدلال أصحاب الاتجاه الفقهي الثاني بالآية: ﴿ ولولا رجال مؤمنون . . . فتصيبكم منهم معرة ﴾ على تحريم رمي العدو حال ترسّهم بالمسلمين، ويظهر وجه الضعف في عدم انطباق تعريف « الحرام » على موضوع النزاع، فقد عرف العلماء الحرام بأنه: ما طلب الشارع تركه على سبيل الحتم والإلزام<sup>(٢)</sup>. ويعرف ذلك بعدة أمور هي: إما بلفظ التحريم، وإما بنفي الحلّ، وإما بصيغة النهي، وإما بالأمر بالاجتناب، وإما بالعقوبة على الفعل<sup>(٣)</sup>. وليس في الآية المستدل بها أيُّ واحد من هذه

(١) أحكام القرآن للجصاص ٣/٣٩٦ ونتائج الأفكار ٥/١٩٩.

(٢) الإلمام بأصول الأحكام ص ١١٣.

(٣) المرجع السابق ص ١١٣.

الأمر، ومعنى هذا: أن رمي العدو في الحالة المتقدمة ليس حراماً، بل هو مباح على سبيل التخيير، وهو ما يقول به أصحاب الاتجاه الفقهي الأول.

**ثانياً:** مما هو مقرر عند الفقهاء: منع وتحريم رمي العدو المترس بالمسلمين حال انتفاء الحاجة والمصلحة؛ لأن الرمي وقتئذ عبث ومفسدة، وليست أحكام الجهاد مبنية على ذلك<sup>(١)</sup>، لتعارضها مع قوله تعالى: ﴿وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفُسَادَ﴾<sup>(٢)</sup>.

ومن المتفق عليه أيضاً بين أصحاب الاتجاهين السابقين جواز رمي العدو المترسين بالمسلمين حال الضرورة والخوف على جماعة المسلمين<sup>(٣)</sup>، وإنما الاختلاف في حكم الرمي حال الحاجة والمصلحة دون حال الضرورة والخوف، فأجازه الأولون، ومنعه الآخرون.

ونحن حينما اخترنا ورجحنا القول بالجواز، إنما قلنا هذا تنزيلاً للحاجة إلى رمي العدو منزلة الاضطرار إلى رميه - المتفق على جوازه بين الطرفين - وذلك عملاً بما هو مقرر من أن: «الحاجة تنزل منزلة الضرورة»<sup>(٤)</sup>. ولا تخفى هنا أهمية الحاجة إلى نشر الإسلام وتبليغ الدعوة، وجهاد العدو الممتنعين وإضعاف قوتهم، ولو أننا لم نأخذ هذا في

(١) رد المحتار ٣/ ٢٢٣.

(٢) سورة البقرة: الآية / ٢٠٥.

(٣) سبق بيانه في ص ١٣٥

(٤) شرح القواعد الفقهية ص ١٥٥.

الاعتبار، فإن العدو لا يألون جهداً في الترس بالأسرى والنساء والصبيان ونحوهم من «المدنيين» المسلمين، وذلك ليكفوا المجاهدين عنهم متى علموا بتوجههم نحوهم، وفي هذا ما لا يخفى من تعطيل الجهاد وسدّ بابهِ، وهو وجه من الوجوه المنهي عنها في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾<sup>(١)</sup>. وفسرت التهلكة هنا بالامتناع عن الإنفاق في الجهاد<sup>(٢)</sup>؛ لأن ذلك يعطله ويقوّي العدو ويسلطهم.

**ثالثاً:** مما يرجح قول المجيزين لرمي العدو حال المصلحة وإن لم تكن ضرورة، ولو أفضى هذا إلى قتل المسلمين المتترس بهم، وجود نظائر لهذه الحالة، على جواز إهدار دم المسلم المعصوم للمصلحة، وذلك كإهدار دم البغاة وقطاع الطريق<sup>(٣)</sup>، وقتل الجاسوس، ومن يعمل عمل قوم لوط، والصائل على النفس والمال، ومكرّر الجريمة الخطيرة، وشارب الخمر في الرابعة عند الحنابلة، فكل هؤلاء يجوز قتلهم بالنص للمصلحة العامة ومن باب السياسة الشرعية<sup>(٤)</sup>، فيقاس عليهم من حيث المعنى وبجامع المصلحة العامة: ما لو قُتل المسلم الترس أثناء رمي جيش الكفار، غير أن هذا يكون شهيداً، كما قال عدد من الفقهاء - منهم ابن تيمية - لأننا بأمر الله وإباحته رمينا العدو فأصبنا الترس من غير قصد، فكنا في ذلك مأجورين ومعدورين<sup>(٥)</sup>.

(١) سورة البقرة: الآية / ١٩٥ (٢) الدر المنثور / ١ / ٤٩٩.

(٣) نتائج الأفكار / ٥ / ١٩٩.

(٤) رد المحتار / ٣ / ١٧٩ وتبصرة الحكام لابن فرحون / ٢ / ٣٠٢ والسياسة الشرعية ص ١١٤ والتعزير في الشريعة الإسلامية ص ٣٠٥ - ٣٢٢.

(٥) مجموع الفتاوى / ٢٨ / ٥٤٧ وروضة الطالبين / ١٠ / ٢٤٥ وإن قيل: إن كل المذكورين معتدون =

**وابها:** من المرجحات الخارجية لقول المجيزين أصحاب الاتجاه

الفقهي الأول: أن المنطق الحربي يقتضي التعامل مع العدو بالحذر من تحايلهم وخداعهم، وقصدتهم التترس بالمسلمين، وينطبق على هذا توجيه الله تعالى للمؤمنين في عموم قوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا خُذُوا حِذْرَكُمْ...﴾<sup>(١)</sup>. وفي آية أخرى: ﴿وَلْيَأْخُذُوا حِذْرَهُمْ...﴾<sup>(٢)</sup>.

كما أن المنطق الحربي يقتضي - أيضاً - التعامل مع العدو بالشدة والقهر والغلظة؛ وذلك لتدمير أسباب قوتهم وتمزيق جبهتهم، مع ما قد يقع في المسلمين من خسائر وتضحيات؛ لأن الجهاد مظنة لذلك، يقول الله تعالى: ﴿قَاتِلُوهُمْ يُعَذِّبُهُمُ اللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ وَيُخْزِهِمْ وَيَنْصَرُّكُمْ عَلَيْهِمْ وَيَشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُّؤْمِنِينَ ۗ وَيُذْهِبْ غَيْظَ قُلُوبِهِمْ...﴾<sup>(٣)</sup> وفي آية أخرى: ﴿إِنْ يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِّثْلُهُ...﴾<sup>(٤)</sup>. والآيات في هذا المعنى كثيرة.

وهكذا بمجموع ما تقدم ذكره، يترجح ما ذهب إليه أصحاب الاتجاه الفقهي الأول، من جواز رمي العدو المترسين بالمسلمين حال وجود مصلحة وحاجة إلى الرمي، ولو دون ضرورة، وإن أدى إلى قتل المترس بهم.

= ومهدر دمهم بالحق، بخلاف الترس المسلم الذي لم يذنب ذنباً، فالجواب: أنه كما جاز قتل الترس المسلم حال الضرورة - وعُدَّ شهيداً - لتحقيق مقصود الشرع، فإنه يجوز قتله في حال الحاجة والمصلحة، تنزيلاً للحاجة منزلة الضرورة، والجهاد هنا حاجة، بل عده بعض الفقهاء ضرورة؛ لما فيه من إقامة الفرض على الكفار، وفي الكف عن قتال الكفار مخالفة لمقصود الشرع. انظر بدائع الصنائع ٧/ ١٠٠ - ١٠١ وتحفة الفقهاء ٣/ ٥٠٣ والمستصفي ١/ ١٤٤.

(١) سورة النساء: الآية / ٧١.

(٢) سورة النساء: الآية / ١٠٢.

(٣) سورة التوبة: الآية / ١٤ - ١٥.

(٤) سورة آل عمران: الآية / ١٤٠.

## المبحث الثالث

### في بيان الحكم الشرعي فيمن قتل ترساً مسلماً

لو رمى مسلم العدو المتحصنين أو المترسين بالمسلمين ، فأصاب مسلماً ترساً فقتله ، فما مدى المسؤولية ديانة؟ وما الجزاءات الدنيوية المترتبة على ذلك؟ وما الحكم الشرعي في ذلك؟

#### المطلب الأول

#### في بيان الحكم الشرعي المترتب ديانة على من قتل ترساً مسلماً

من خلال تتبع كتابات الفقهاء ظهر أنهم يفرقون في الحكم ديانة بين حالتين: حالة رمي العدو للضرورة... وحالة رميهم للحاجة دون ضرورة.

#### الحالة الأولى

#### الحكم الشرعي ديانة فيمن قتل ترساً مسلماً

#### حال الضرورة لرمي العدو

يرى عامة الفقهاء أنه: لا إثم ولا مؤاخذه على الرامي إن قصد العدو برمي حال الضرورة، فأصاب مسلماً ترساً عكلم أنه يصيبه؛ وذلك لأن الحال حال ضرورة، وحرمة من معنا من المسلمين أعظم حرمة ممن في أيدي العدو، أما المسلم الذي هلك بينهم فهو قد رزق الشهادة لأجل مصلحة الإسلام<sup>(١)</sup>.

(١) بدائع الصنائع ١٠١/٧ وروضة الطالبين ١٠/٢٤٥ ومجموع الفتاوى ٢٨/٥٤٧.

## الحالة الثانية

### الحكم الشرعي ديانة فيمن قتل ترساً مسلماً

#### حال الحاجة لرمي العدو

للفقهاء قولان في الحكم الشرعي ديانة فيمن قتل ترساً مسلماً حال الحاجة لرمي العدو، وهذان القولان متفرعان من اختلافهم السابق في إباحة رمي العدو المتترسين بالمسلمين، إن كان الرمي للحاجة والمصلحة دون ضرورة:

القول الأول: هو للحنفية سوى الحسن بن زياد صاحب أبي حنيفة، ومجمله: أنه لا إثم ولا مؤاخذه على الرامي؛ لأنه قصد برميته المشركين دون الأتراس المسلمين، وهو بهذا لا يؤاخذ على فعل مباح أصلاً، وقالوا: إن المراد بالمعرة في الآية: ﴿فَتُصِيبُكُمْ مِنْهُمْ مَعْرَةٌ﴾: الشدة والغمُّ والعيب، وليس المراد بها الإثم؛ لما سبق بيانه (١).

ويبدو أن الثوري يلتقي مع الحنفية في القول بانتفاء الإثم والمؤاخذه في هذه الحالة (٢).

القول الثاني: هو ظاهر كلام المالكية والشافعية والحنابلة (٣)، ومقتضى الكلام المنقول عن الأوزاعي والليث (٤)، والحسن بن زياد (٥). ومجمله: أن

(١) أحكام القرآن للجصاص ٣/٣٩٦ وانظر ص ١٤٨-١٤٩

(٢) أحكام القرآن للجصاص ٣/٣٩٥ وتفسير القرطبي ١٦/٢٨٧.

(٣) تفسير القرطبي ١٦/٢٨٧ ونهاية المحتاج ٨/٦٢ ومطالب أولي النهى ٢/٥١٨-٥١٩.

(٤) المبدع ٣/٣٢٤.

(٥) تبين الحقائق ٣/٢٤٤.

الإثم يلحق الرامي المسلم إن رمى العدو في غير حال الضرورة، وعلم أنه قد يتلف مسلماً ترساً؛ وذلك لأنه لا يحل له الإقدام على قتل مسلم، كما أن التوصل إلى المباح بالمحظور لا يجوز، ولا سيما بروح المسلم<sup>(١)</sup>. ويبدو أن هذا القول يعود في أصله إلى تفسير « المعرة » بالإثم، كما يرى ذلك بعض أهل التأويل<sup>(٢)</sup>.

والذي أختاره هو القول الأول، وذلك تبعاً لما رجحته من جواز رمي العدو المترسين بالمسلمين في غير حال الضرورة، لأنه لا مؤاخذة على فعل مباح أصلاً.

---

(١) المراجع الخمسة الأخيرة.

(٢) انظر ص ١٤٨

obeikandi.com

## المطلب الثاني

في بيان الجزاءات الشرعية الدنيوية المترتبة على  
من قتل ترساً مسلماً

يقصد بالجزاءات الشرعية الدنيوية هنا: القصاص والكفارة والدية،  
ويمكن الحديث عنها في فرعين اثنين، وذلك على النحو التالي:

### الفرع الأول

في حكم القصاص من الرامي الذي يقتل ترساً مسلماً

**أولاً: القصاص من الرامي لقتله ترساً مسلماً حال الضرورة لرمي العدو:**

نص المالكية والشافعية على أن الرامي إن رمى العدو حال الضرورة،  
وقتل ترساً مسلماً لا يقتص منه، وهذا ظاهر كلام الحنفية والحنابلة، الذين  
ذكروا: أن القتل هنا ليس عدواناً محضاً؛ لأن الرامي لم يقصد قتل الترس  
وإن قتله فعلاً، والتكليف من الشرع واقع بحسب الطاقة، هذا فضلاً عن أن  
القصاص لا يجتمع مع إباحة الشرع للرمي في حالة الضرورة التي هي  
موضوع الحديث<sup>(١)</sup>.

**ثانياً: القصاص من الرامي لقتله ترساً مسلماً حال الحاجة لرمي العدو:**

مجمل أقوال الفقهاء أنه: لو رمى مسلم العدو حال الحاجة إلى الرمي  
ولو دون ضرورة، فقتل ترساً مسلماً، فلا قصاص على الرامي؛ وذلك

(١) تبين الحقائق ٣/٢٤٤ وتفسير القرطبي ٥/٣٢٤ و١٦/٢٨٧ - ٢٨٨ وحاشية الشرواني  
٢٤٣/٩ والمغني ١٣/١٤٢.

لانتفاء العدوان المحض، ولأنه لم يقصد قتل الترس وإن قتله فعلاً<sup>(١)</sup>.

هذا، ونقل عن البغوي: لو ترس الكفار بمسلمين، ولم تدع ضرورة إلى رميهم، واحتمل الحال الإعراض عنهم، لم يجز رميهم، فإن رمى رام فقتل مسلماً لزمه القصاص إن علمه مسلماً، كما لو قتل مسلماً في دار الحرب، وإن ظنه كافراً فلا قصاص عليه<sup>(٢)</sup>.

## الفرع الثاني

### في حكم الكفارة والدية على الرامي الذي يقتل ترساً مسلماً

للفقهاء ثلاثة اتجاهات فقهية في حكم الكفارة والدية على قاتل الترس المسلم إن رمى العدو، سواء كان الرمي حال الضرورة، أو في غير حال الضرورة، وبيان ذلك على النحو التالي:

#### الاتجاه الفهمي الأول:

تجب الكفارة والدية في قتل الترس المسلم حال رمي العدو المترسين به، لا فرق بين الرمي حال الضرورة وبين الرمي في غير حال الضرورة، وهذا قول المالكية<sup>(٣)</sup>، وهو القول الراجح للشافعية من قولين لهم<sup>(٤)</sup>، وبه قال الحنابلة في قول مرجوح لهم من قولين<sup>(٥)</sup>، وهو مقتضى ما ذهب إليه

(١) أحكام القرآن للجصاص ٣/٣٩٤ - ٣٩٦ وتفسير القرطبي ١٦/٢٨٧ وحاشية ابن قاسم

٢٤٢/٩ والمغني ١٣/١٤١ - ١٤٢.

(٢) روضة الطالبين ١٠/٢٤٦. (٣) تفسير القرطبي ١٦/٢٨٧.

(٤) روضة الطالبين ١٠/٢٤٦ وحاشية ابن قاسم ٩/٢٤٢.

(٥) مطالب أولي النهى ٢/٥١٩.

الأوزاعي والليث<sup>(١)</sup>، وبه قال الحسن بن زياد صاحب أبي حنيفة<sup>(٢)</sup>.

واستدل أصحاب هذا الاتجاه بما يلي :

الدليل الأول: قوله تعالى: ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٌ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهِ﴾<sup>(٣)</sup>.

وجه الدلالة: أن الرامي قتل مؤمناً معصوماً خطأً بغير عمد محض، فوجب موجه لهذه الآية<sup>(٤)</sup>.

الدليل الثاني: قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا رِجَالٌ مُّؤْمِنُونَ وَنِسَاءٌ مُّؤْمِنَاتٌ... فَتُصِيبُكُمْ مِنْهُمْ مَعْرَةٌ بَغَيْرِ عِلْمٍ﴾<sup>(٥)</sup>.

وجه الدلالة: أن بعض أهل التأويل قالوا: إن المراد بالمعرة في هذه الآية: الكفارة والدية<sup>(٦)</sup>.

الدليل الثالث: المعقول: وبيانه: أن القتل وقع على دم مسلم معصوم؛ وذلك للضرورة إلى رمي العدو، والضرورة تقدر بقدرها في رفع المؤاخذة وليس في انتفاء الضمان، كتناول مال الغير حال المخمصة، إذ يخصص له تناول، وترفع عنه المؤاخذة لا الضمان، ويلحق بهذا الذي ذكروه: الرمي

(١) أحكام القرآن لخصاص ٣/٣٩٥ والمغني ١٣/١٤٢.

(٢) بدائع الصنائع ٧/١٠١.

(٣) سورة النساء: الآية/٩٢.

(٤) تبين الحقائق ٣/٢٤٤ وتفسير القرطبي ٥/٣٢٣ و١٦/٢٨٥ - ٢٨٦ - ٢٨٧ وحاشية ابن

قاسم ٩/٢٤٢ والمغني ١٣/١٤٢.

(٥) سورة الفتح: الآية/٢٥.

(٦) تفسير الماوردي ٤/٦٤ وزاد المسير ٤/٤٤٠ وانظر ص ١٤٨

في غير حال الضرورة؛ لانتفاء قصد الرامي إلى قتل الترس المسلم، ولعدم العدوان المحض، ولهذا تجنب الكفارة والدية<sup>(١)</sup>.

### الاتجاه الفقهي الثاني:

تجنب الكفارة ولا تجب الدية على الرامي إن قتل مسلماً مترساً به، سواء كان رمي العدو للضرورة أو لغيرها، وهذا هو القول المرجوح من قولين للشافعية<sup>(٢)</sup>، وبه قال الحنابلة في القول الآخر الصحيح عندهم<sup>(٣)</sup>، وهو ما ذهب إليه سفيان الثوري<sup>(٤)</sup>.

### دليل أصحاب هذا الاتجاه:

استدلوا لما ذهبوا إليه بأن المسلم الترس قتل في دار الحرب برمي مباح حال الضرورة، ودون قصد إلى قتله في غيرها، وهو بهذا يدخل في عموم الآية: ﴿فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوِّكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ﴾<sup>(٥)</sup>.

وجه الدلالة: أن الآية لم تذكر دية، لهذا تجب الكفارة ولا تجب الدية<sup>(٦)</sup>.

### الاتجاه الفقهي الثالث:

لا تجب الكفارة ولا الدية على الرامي، إن قتل ترساً مسلماً حال رمي

(١) بدائع الصنائع ١٠١/٧ وأسنى المطالب ١٩١/٤ والمغني ١٤٢/١٣.

(٢) روضة الطالبين ٢٤٦/١٠ وحاشية ابن قاسم ٢٤٢/٩.

(٣) مطالب أولي النهى ٥١٩/٢.

(٤) أحكام القرآن للجصاص ٣/٣٩٥ وأحكام القرآن لابن العربي ٤/١٦٩٦.

(٥) سورة النساء: الآية/ ٩٢ (٦) المغني ١٤٢/١٣.

العدو للضرورة ولغيرها، وهذا قول الحنفية سوى الحسن بن زياد<sup>(١)</sup>،  
واستدلوا لذلك بما يلي:

الدليل الأول: عموم ما روي عنه ﷺ أنه كان يقول في وصيته لأمير  
الجيش: « فإن هم أبواً فسَلِّهم الجزية، فإن هم أجابوك فاقبل منهم وكفَّ  
عنهم، فإن هم أبواً، فاستعن بالله وقاتلهم » رواه مسلم<sup>(٢)</sup>.

وجه الدلالة: أن الحديث أفاد جواز محاربة العدو بكل ما يمكن، وإن  
ترسوا بالمسلمين، لكننا نقصد العدو بالرمي دون المسلمين، وإذا ثبت هذا  
فإن الرمي يصير مباحاً، ولا يبقى على الرامي تبعة؛ لأن الفعل المباح  
لا يوجب الكفارة ولا الدية<sup>(٣)</sup>.

الدليل الثاني: القياس على ما أخرجه الترمذي وأبو داود مرسلأ عن  
ثور بن يزيد، وأخرجه البيهقي مرفوعاً عن أبي عبيدة رضي الله عنهم  
جميعاً: « أن رسول الله ﷺ نصب المنجنيق على أهل الطائف »<sup>(٤)</sup>.

**ووجه الاستدلال هنا:** أن النبي ﷺ رمى العدو بالمنجنيق، وقد علم أنه  
قد يصيب منهم النساء والذرية ومن لا يجوز تعمدُّهم بالقتل، وإذا كان  
كذلك، فإنه يجوز رمي العدو مع العلم بأن بينهم مسلمين لا يجوز تعمدُّهم  
بالقتل؛ لأن القصد في الحالين رمي جيش العدو دون المتحصَّن بهم من  
النساء والصبيان ومن لا يجوز قتله، وهكذا صار الجميع في الحكم بمنزلة من

(١) مجمع الأنهر ١/ ٦٣٥ وبدائع الصنائع ٧/ ١٠١.

(٢) صحيح مسلم ٣/ ١٣٥٧.

(٣) تبين الحقائق ٣/ ٢٤٣ و ٢٤٤ وأحكام القرآن للجصاص ٣/ ٣٩٥ - ٣٩٦.

(٤) نيل الأوطار ٧/ ٢٤٥ والسنن الكبرى للبيهقي ٩/ ٨٤.

أبيح قتله فلا يجب به كفارة ولا دية<sup>(١)</sup>.

الدليل الثالث: المعقول: لا تجب الكفارة ولا الدية على الرامي في قتله ترساً من المسلمين؛ لأن الجهاد فرض على المسلمين، والغرامات (وهي هنا: الكفارة والدية) لا تقترن بالفروض، كما لومات من عزرة القاضي أو حده، فلا دية فيه ولا كفارة؛ لأن القضاء بذلك فرض على القاضي، وإلا لامتنع الناس من القضاء والجهاد ونحوهما خوفاً من لزوم الكفارة والدية. ومن المعلوم أن إيجاب ما يمنع من إقامة الواجب متناقض والواجب الذي لم يسقطه الشرع، وهو هنا: الجهاد، فدل هذا على أن الذي يسقط هو الغرامات: دية وكفارة<sup>(٢)</sup>.

#### مناقشة الحنفية لأدلة مخالفيهم:

ناقش الحنفية أدلة مخالفيهم على النحو التالي:

أولاً: إن قتل الترس المسلم هنا ليس من باب العمد وشبهه، لانتهاء العدوان المحض، كما أنه ليس من باب الخطأ المحض، للعلم بوجود الترس، لكننا أهدرنا اعتبره هنا كما أهدرنا اعتبار أولاد ونساء العدو، وإن كان الواجب أن لا يقصد هؤلاء جميعاً بالرمي، وإذا ثبت هذا فليس في المسألة قتل خطأ، حتى تجب الكفارة والدية استناداً إلى آية القتل الخطأ...<sup>(٣)</sup>.

(١) أحكام القرآن للجصاص ٣/٣٩٥ و٣٩٦ وتبين الحقائق ٣/٢٤٣ - ٢٤٤.

(٢) بدائع الصنائع ٧/١٠١ ونتائج الأفكار ٥/١٩٩.

(٣) نتائج الأفكار ٥/١٩٩.

**ثانياً:** إن المراد بالمعرة في الآية: الشدة والعيب والغم، كما ذهب إلى هذا بعض أهل التأويل، وليس المراد بها: الكفارة والدية، إذ لا دلالة عليه من لفظه ولا من غيره<sup>(١)</sup>، وقد ضعف ابن عطية - وهو من كبار المفسرين - تفسير: « المعرة » في الآية بالدية؛ لأنه لا دية في قتل مؤمن مستور الإيمان بين أهل الحرب<sup>(٢)</sup>. أما تفسير بعضهم للمعرة: بالكفارة فضعيف؛ لأن الحرب عندنا - أي: الحنفية - تمنع وجوب ما يندرى بالشبهات<sup>(٣)</sup>.

**ثالثاً:** إن قياس ضمان قتل الترس المسلم على ضمان أكل مال الغير حال المخصصة غير مسلم به؛ لأن الأخير رخصة وليس فرضاً، حتى كان تركه أولى لكونه أخذاً بالعزيمة، بخلاف الجهاد الذي وقع فيه القتل فهو فرض، لا تجامعه الغرامات...<sup>(٤)</sup>.

### **الموازنة والترجيح بين الاتجاهات الثلاثة في حكم الكفارة والدية على الرامي:**

بعد دراسة الاتجاهات الفقهية الثلاثة السابقة وأدلتها، تتجه النفس إلى اختيار وتأييد قول الحنفية بانتفاء وجوب الكفارة والدية، وذلك لوجهة أدلتهم، ولمرجحات خارجة ظهرت في البحث، وذلك على النحو التالي:

**أولاً:** إن محل النزاع من مسائل النوازل الاجتهادية، التي لم يرد فيها نص خاص، وهي لا يمكن أن تقاس على مسائل أخرى في القتل الخطأ

(١) أحكام القرآن للجصاص ٣/٣٩٦ وانظر ما سبق في ص ١٤٨

(٢) روح المعاني ٩/١١٤

(٣) روح المعاني ٩/١١٤

(٤) تبين الحقائق ٣/٢٤٤.

نُصّ قِيها على الكفارة والدية أو إحداهما؛ لانتفاء التشابه بينها في بعض الوجوه، وذلك أن مسألتنا ليست من باب القتل الخطأ المحض، وليست من باب القتل العمد وشبهه؛ لانتفاء قصد العدوان المحض.

**ثانياً:** إن إباحة الشارع للرمي - حال الضرورة أو الحاجة إليه - مع العلم بكون المسلمين الأتراس في تلك الجهة، يصير الأتراس بمنزلة من أبيع قتله لمصلحة المسلمين، من مثل البغاة وقطاع الطريق والجواسيس، وهؤلاء يقتلون من باب السياسية الشرعية، ولا كفارة ولا دية في قتلهم، وكذلك الحال في الأتراس المسلمين إذا قتلوا، لكنهم يفترون عمّن ذكرنا بأنهم شهداء قتلوا لمصلحة الإسلام، ويبعثون على نياتهم يوم القيامة<sup>(١)</sup>.

**ثالثاً:** من المرجحات الخارجية لعدم وجوب الكفارة والدية في الفعل المباح أصله - وهو هنا: رمي العدو وإصابة الأتراس المسلمين - ما اتفق عليه الفقهاء: أنه ليس على أحد تباعاً ولا ضماناً بسبب من مات أثناء حده أو تعزيره؛ لأن أصل الفعل مباح، وهو قد وقع بأمر الله تعالى، وأمر رسوله ﷺ، فلامؤاخذه فيه، لانتفاء العدوان<sup>(٢)</sup>. وإذا كان الأمر كذلك، فما قيل في الحدود المشروعة، ينبغي أن يقال في الجهاد المشروع، الذي قد يهلك فيه مسلمون تترس بهم العدو، بل هذا أولى؛ لأن المصلحة في الجهاد متحققة قطعاً لكل الأمة، حيث تندفع مفسدة استعلاء العدو وتسلطه على كل المسلمين.

(١) انظر ما سبق في ص ١٥٣

(٢) المغني: ١٢/٥٠٣ - ٥٠٤.

رابعاً : بما هو معلوم أنه وقع للمسلمين مع عدوهم حروب كثيرة، كانوا يرمون فيها حصون العدو، لا على وجه الضرورة ولا الخوف من العدو، وإنما للمصلحة وللحاجة إلى الفتح ونشر الإسلام، وكانت تلك الحصون لا تخلو من أسرى وتجار ونساء وصبيان مسلمين، كما أن تلك الحروب لا تخلو من قيام العدو بالتوقي والتترس بمن عنده من المسلمين، ولم ينقل عن أحد أنه كفر وودى، عن قتله مسلماً تحصن أو تترس به العدو في تلك الحروب، فدل هذا على عدم وجوب الكفارة والدية، وهو ما يقول به الحنفية.

obeikandi.com

## الخاتمة

### في أهم معالم ونتائج هذا البحث

جريباً على العادة الحسنة ألخص أهم معالم ونتائج هذا البحث على النحو التالي :

**أولاً :** إن أحكام تحصن العدو بالمسلمين « المدنيين » والأسرى تلتقي إجمالاً مع أحكام تترس العدو بالمسلمين ، ومن الصور القريبة له ما يطلق عليه حديثاً : الاحتماء بالمدينين وغيرهم واتخاذهم دروعاً بشرية ، سواء أكان ذلك الاحتماء الحربي في الحافلات أم القطارات أم الطائرات . . .

**ثانياً :** يؤكد البحث اتفاق جميع الفقهاء المسلمين على عصمة وحرمة دم المسلم أينما كان : في بلاد الإسلام وفي غيرها .

**ثالثاً :** تنقسم أحوال رمي العدو المترسين بالمسلمين إلى حالتين :

الحالة الأولى : قيام الضرورة على رمي العدو ؛ لكون الحرب ملتحمة وقائمة فعلاً ، أو للخوف من العدو حال توقيهم بمن عندهم من المسلمين وتقدمهم في بلاد الإسلام .

أما الحالة الثانية : فهي بروز الحاجة والمصلحة دون الضرورة إلى رمي العدو المترسين بالمسلمين ، وذلك في غير حال التحام الحرب ، وكما لو كان المسلمون هم المتقدمين في أرض العدو .

**رابعاً :** يوضح هذا البحث أن الفقهاء متفقون على جواز رمي العدو

المترسين بالمسلمين، وهذا في الحالة الأولى - حال الضرورة - ولو أفضى الرمي إلى قتل المترس بهم، لأدلة اعتمدوا عليها في ذلك، لكن يجب على الرماة أن يقصدوا بالرمي إصابة العدو دون المسلمين.

**خامساً:** للفقهاء اتجاهان فقهيان في حكم رمي العدو المترسين بالمسلمين حال وجود المصلحة والحاجة دون الضرورة للرمي، وإن أفضى إلى قتل الأتراس المسلمين: الاتجاه الأول: جواز الرمي، والاتجاه الثاني: تحريمه، وقد تم بيان الأدلة في ذلك.

**سادساً:** تم في هذا البحث اختيار وترجيح القول بجواز رمي العدو عند الحاجة إلى ذلك ولو دون ضرورة، وإن أفضى إلى قتل المترس بهم، وذلك اعتماداً على مرجحات خارجية ظهرت أثناء الدراسة.

**سابعاً:** يرى عامة الفقهاء أنه: لا إثم ولا قصاص على الرامي إن أصاب ترساً مسلماً حال الرمي للضرورة. أما في غير حال الضرورة، فقد اتفق الفقهاء على أنه: لا قصاص على الرامي: واختلفوا في تأييمه ومؤاخذته ديانة على قولين: الأول: يأثم، والثاني: لا يأثم.

**ثامناً:** يبرز هذا البحث أن للفقهاء ثلاثة اتجاهات فقهية في حكم الكفارة والدية على الرامي إن أصاب ترساً مسلماً، في حال الضرورة لرمي العدو، وفي حال الحاجة والمصلحة دون الضرورة، وهذه الاتجاهات كما يلي:

الاتجاه الفقهي الأول : تجب الكفارة والدية .

الاتجاه الفقهي الثاني : تجب الكفارة ولا تجب الدية .

الاتجاه الفقهي الثالث : لا تجب الكفارة ولا الدية .

تاسعاً: اختيار وترجيح الاتجاه الأخير القائل بتقي وجوب الكفارة والدية ،  
وذلك لوجاهة أدلة ومناقشة أصحاب هذا الاتجاه لمخالفهم ،  
ولمرجحات خارجية لها صلة يحل الاختلاف .

والحمد لله رب العالمين

obeikandi.com

## فهرس المصادر والمراجع

### كتب التفسير

- ١ - أحكام القرآن، للجصاص - طبع إسطنبول ١٣٢٥هـ.
- ٢ - أحكام القرآن، لابن العربي - ط٢ لعيسى البابي الحلبي بمصر ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م.
- ٣ - التحرير والتنوير، لابن عاشور - طبع الدار التونسية للنشر ١٩٨٤م.
- ٤ - تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن) ط١ لدار الكتب المصرية بالقاهرة ١٣٥٦هـ - ١٩٣٧م.
- ٥ - تفسير الماوردي (النكت والعيون) تحقيق خضر محمد خضر، ط١ لوزارة الأوقاف الكويتية ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- ٦ - الدر المنثور في التفسير بالمأثور، للسيوطي - دار الفكر ببيروت ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
- ٧ - روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، للآلوسي - دار الفكر ببيروت ١٣٩٨هـ - ١٩٨٥م.
- ٨ - زاد المسير في علم التفسير، لابن الجوزي - ط٤ للمكتب الإسلامي ببيروت ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- ٩ - فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، للشوكاني - دار الفكر ببيروت - د.ت. -

### كتب الحديث

- ١ - السنن الكبرى، للبيهقي - ط١ بحيدر آباد الدكن بالهند ١٣٥٦هـ.
- ٢ - شرح صحيح مسلم (المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج) للنووي، دار الفكر ببيروت - د.ت. -
- ٣ - صحيح مسلم - تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، ط١ لدار إحياء التراث العربي ١٣٧٥هـ - ١٩٥٥م.

- ٤ - فتح الباري بشرح صحيح البخاري، لابن حجر العسقلاني - المطبعة السلفية بمصر ١٣٧٩هـ.
- ٥ - اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان، لمحمد فؤاد عبد الباقي - طبع عيسى البابي الحلبي بمصر ١٣٦٨ - ١٩٤٩م.
- ٦ - نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار، للشوكاني - دار القلم ببيروت - د.ت. -

### كتب أصول الفقه

- ١ - الإحكام في أصول الأحكام، للأمدي - دار الكتب العلمية ببيروت - د.ت. -
- ٢ - الإمام بأصول الأحكام، للدكتور محمد فوزي فيض الله - ط ١ لدار التقدم بالكويت ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م.
- ٣ - المستصفى، للغزالي - ط ١ لمصطفى محمد بالقاهرة ١٣٥٦ - ١٩٣٧م.

### كتب الفقه

- ١ - أسنى المطالب شرح روض الطالب، لذكريا الأنصاري - نشر المكتبة الإسلامية، لصاحبها: الحاج رياض الشيخ - د.ت.
- ٢ - الأم، للإمام الشافعي - ط ٢ لدار المعرفة ببيروت ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.
- ٣ - الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، للمرداوي - تحقيق محمد حامد الفقي، ط ١ بمصر ١٣٧٥هـ - ١٩٥٦م.
- ٤ - بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، للكاساني - دارالكتب العلمية ببيروت - د.ت. -
- ٥ - بداية المجتهد ونهاية المقتصد، لابن رشد - ط ٩ لدار المعرفة ببيروت ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.
- ٦ - التاج والإكليل شرح مختصر خليل، للمواق (مطبوع بهامش مواهب الجليل للحطاب) مكتبة النجاح بليبيا - د.ت. -
- ٧ - تبين الحقائق شرح كنز الدقائق، للزيلعي - ط ٢ لدار المعرفة ببيروت - د.ت. -

- ٨ - تحفة الفقهاء، للسمرقندي - تحقيق محمد زكي عبد البر - ط ١ لجامعة دمشق ١٣٧٩هـ - ١٩٥٩م.
- ٩ - تحفة المحتاج بشرح المنهاج، لابن حجر الهيتمي (مطبوع مع حاشيته: للشرواني وابن قاسم) - المطبعة الميمنية بمصر ١٣١٥هـ.
- ١٠ - حاشية ابن قاسم على تحفة المحتاج، لابن قاسم العبادي (بهامشها تحفة المحتاج) انظر: تحفة المحتاج.
- ١١ - حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، للدسوقي - طبع مصطفى الباي الحلبي بمصر ١٣٥٥هـ - ١٩٣٦م.
- ١٢ - حاشية الشرواني على تحفة المحتاج، للشرواني (بهامشها تحفة المحتاج) انظر: تحفة المحتاج.
- ١٣ - حاشية العدوي على شرح الخرشي لمختصر خليل، للعدوي - دار صادر بيروت - د. د. ت. -
- ١٤ - حاشية القليوبي على شرح المحلي لمنهاج الطالبين، للقليوبي - دار الفكر بيروت - د. د. ت. -
- ١٥ - الدر المختار شرح تنوير الأبصار، للحصكفي (مطبوع مع حاشيته: رد المختار لابن عابدين) - دار الكتب العلمية بيروت - د. د. ت. -
- ١٦ - رد المختار على الدر المختار (حاشية ابن عابدين) لابن عابدين (بهامشه الدر المختار) انظر: الدر المختار.
- ١٧ - روضة الطالبين وعمدة المفتين، للنووي - ط ٢ للمكتب الإسلامي ببيروت ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- ١٨ - شرح الخرشي لمختصر خليل، للخرشي (بهامشه حاشية العدوي) انظر: حاشية العدوي.
- ١٩ - شرح القواعد الفقهية، لأحمد الزرقاء - ط ١ لدار الغرب الإسلامي ببيروت ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

- ٢٠ - الشرح الكبير لمختصر خليل، للدردير (بهامش حاشية الدسوقي) انظر: حاشية الدسوقي.
- ٢١ - العناية على الهداية، للبابرتي (بهامش فتح القدير لابن الهمام) دار إحياء التراث العربي - د.ت.
- ٢٢ - فتح القدير شرح الهداية، لابن الهمام - دار إحياء التراث العربي - د.ت.
- ٢٣ - القوانين الفقهية في تلخيص مذهب المالكية، لابن جزى - دار القلم بيروت - د.ت.
- ٢٤ - كشف القناع عن متن الإقناع، للبهوتي - دار الفكر بيروت - د.ت.
- ٢٥ - الكفاية على الهداية، لجلال الدين الكرلاني (مطبوع مع فتح القدير لابن الهمام) انظر: فتح القدير، لابن الهمام.
- ٢٦ - اللباب في شرح الكتاب، للميداني - تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي بيروت - د.ت.
- ٢٧ - المبدع في شرع المقنع، لابن مفلح الحنبلي - المكتب الإسلامي ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.
- ٢٨ - مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر، لعبد الله داماد - طبع دار الطباعة العامة بمصر ١٣١٦هـ.
- ٢٩ - مجموع الفتاوى، لابن تيمية - جمع وترتيب عبد الرحمن بن قاسم، طبع دار عالم الكتب بالرياض ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.
- ٣٠ - مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى، للرحياني - نشر المكتب الإسلامي بدمشق.
- ٣١ - المغني في الفقه، لابن قدامة - تحقيق د. عبد الله التركي وزميله، ط ٢ بالقاهرة. ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- ٣٢ - منح الجليل على مختصر خليل، لعليش - غير مذكور مكان وزمان الطبع.
- ٣٣ - مواهب الجليل لشرح مختصر خليل، للحطاب (بهامشه التاج والإكليل للمواق) مكتبة النجاح بليبيا - د.ت.

- ٣٤ - نتائج الأفكار في كشف الرموز والأسرار، لقاضي زاده (مطبوع مع فتح القدير لابن الهمام) انظر: فتح القدير، لابن الهمام.
- ٣٥ - نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، للرملي - نشر المكتبة الإسلامية، لصاحبها: الحاج رياض الشيخ - د. ت. -

#### كتب القضاء والسياسة الشرعية

- ١ - تبصرة الحكام في أصول الأفضية ومناهج الأحكام، لابن فرحون (مطبوع بهامش فتح العلي لملك للشيخ عيش) ط ٢ بمصر ١٣٥٦هـ - ١٩٣٧م.
- ٢ - التعزيز في الشريعة الإسلامية، للدكتور عبد العزيز عامر - ط ٥ بالقاهرة ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م.
- ٣ - الرد على سير الأوزاعي، لأبي يوسف القاضي - بإشراف رضوان محمد رضوان، ط ١ بمصر - د. ت. -
- ٤ - السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية، لابن تيمية - ط ٤ بمصر ١٩٦٤م.

#### كتب اللغة

- ١ - تاج العروس من جواهر القاموس، للزبيدي - دار صادر بيروت ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م.
- ٢ - التعريفات، للجرجاني - طبع مصطفى البابي الحلبي بمصر ١٣٥٧هـ - ١٩٣٨م.
- ٣ - الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية) للجوهري - تحقيق: أحمد عبد الغفور العطار، ط ٢ لدار العلم للملايين بيروت ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- ٤ - القاموس المحيط، للفيروز آبادي - طبع مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة ١٣٧١هـ.
- ٥ - لسان العرب، لابن منظور - دار صادر بيروت ١٣٧٥هـ - ١٩٥٦م.
- ٦ - المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، للفيومي - ط ٦ في المطبعة الأميرية بالقاهرة ١٩٢٥م.

- ٧ - معجم ألفاظ القرآن الكريم، إعداد: مجمع اللغة العربية بالقاهرة - ط ٢ لعام ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م.
- ٨ - المعجم الوسيط، إعداد: مجمع اللغة العربية بالقاهرة - ط ٢ لدار المعارف بمصر ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.

### كتب التاريخ

- ١ - قلائد الجمان في التعريف بقبائل عرب الزمان، للقلقشندي - تحقيق إبراهيم الأبياري، ط ١ لمطبعة السعادة بمصر ١٣٨٣هـ - ١٩٦٣م.
- ٢ - معجم قبائل العرب القديمة والحديثة، لعمر رضا كحالة - ط ٢ لمؤسسة الرسالة بيروت ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.
- ٣ - مقدمة ابن خلدون، لابن خلدون - دار الكتاب اللبناني بيروت ١٩٨٢م.

### المجلات

- مجلة «الحقوق» الصادرة من كلية الحقوق في جامعة الكويت، عدد شهر يونيو ١٩٨٢م.